963+

الجمعة 17 تموز /يوليو 2026 | العدد 69

www.963media.com

تحدي مع السكري

12

البرلمان السوري.. أداءٌ تحت التقييم

هل يتغير أداء مجلس الشعب ؟

02

سوريا بحاجة لصياغة نموذجها الخاص

08

أسواق إدلب الشعبية فخ للنشالين من دون رادع

09

انطلاقة تحت المجهر.. هل يتغير أداء مجلس الشعب السوري؟

معاذ الحمد

يدخل مجلس الشعب السوري الجديد أولى دوراته بعد سقوط نظام بشار الأسد وسط اختبار حقيقي لدوره في المرحلة الانتقالية، إذ يُنظر إليه كأداة لبناء شرعية جديدة لا مجرد مؤسسة تشريعية. وتأتي انطلاقته بعد جلسة افتتاحية بحضور الرئيس أحمد الشرع وسط خطاب عن سيادة القانون وبناء المؤسسات، فيما يواجه تحدي تجاوز إرث المرحلة السابقة والتحول إلى مجلس فاعل تشريعياً ورقابياً، مع مهام تشمل صياغة دستور جديد، وإقرار قوانين الانتقال، وإعادة الإعمار، والعدالة الانتقالية، وإصلاح مؤسسات الدولة.

ويرى الناشط والمحلل السياسي محمد حذيفة أن خصوصية الحالة السورية تجعل تجربة بناء المؤسسات مختلفة عن تجارب الدول الأخرى الخارجة من الحروب، موضحاً أن الحرب في سوريا كانت مواجهة داخلية بين طرفين مدعومين من قوى خارجية، وهو ما انعكس على طبيعة المرحلة الانتقالية وتحدياتها.

ويقول حذيفة في تصريحات لـ"963+" إن تحول المجلس الحالي إلى مؤسسة فاعلة ذات دور تشريعي ورقابي يتطلب أن يستمد شرعيته بشكل مباشر من الشعب وأبناء المناطق، مشيراً إلى أن المرحلة الحالية حساسة، وأن المجلس لا يعكس حتى الآن قبولاً شعبياً كاملاً.

ويضيف أن الحكم على أداء المجلس يجب أن يأخذ بعين الاعتبار كونه جزءاً من عملية انتقالية وتأسيسية، وليس برلماناً اعتيادياً في دولة مستقرة.

وتشكل مجلس الشعب السوري عبر انتخابات عامة استُكملت بتعيين ثلث أعضائه من قبل الرئيس أحمد الشرع، ما أثار نقاشاً حول مستوى التمثيل، ويضم أكثر من 200 نائب بينهم سياسيون ومستقلون وتكنوقراط وقانونيون، مع تنوع فكري وحضور نسائي وقوى معارضة سابقة.

ويقول المحلل السياسي وخبير الشؤون العربية طلعت طه إن صورة مجلس الشعب ما تزال بحاجة إلى مزيد من الوضوح، مشيراً في تصريحات لـ"963+" إلى تنوعه الفكري والطبقي وحضور المرأة، مع بقاء تمثيل بعض المناطق غير مكتمل، لافتاً إلى غياب السويداء عن الانتخابات، مع تعيين شخصيتين ممثلتين لها ضمن الثلث المكمِّل المعين رئاسيا.

من جانبه، يقول حذيفة إن اختلاف خلفيات أعضاء المجلس ظهر منذ الجلسة الأولى، مؤكداً أنه لن يكون شكلياً، وأن تعيين الثلث الرئاسي عزز التنوع، فيما تبقى استقلاليته مرتبطة بقدرة الأعضاء على ممارستها فعلياً.

وأكد الرئيس أحمد الشرع في افتتاح المجلس على الحوار وسيادة القانون وبناء دولة المواطنة، فيما شهدت الجلسة أداء القسم وانتخاب المكتب الرئاسي، وفاز عبد الحميد عكيل العواك برئاسة المجلس، وسط اختبار لتحويل الخطاب السياسي إلى ممارسة فعلية وضمان تمثيل الإرادة الشعبية.

ويضيف طه أن المرحلة الحالية تحتاج إلى مجلس شعب فاعل قادر على التعبير عن تطلعات السوريين وتحقيق مطالبهم، مؤكداً أن التحدي الأساسي يكمن في قدرة الأعضاء على ممارسة دورهم بحرية بعيداً عن الضغوط.

يواجه المجلس الجديد ملفات مصيرية تشمل صياغة دستور جديد، وتشريعات المرحلة الانتقالية، والعدالة الانتقالية، وإصلاح القضاء والمؤسسات الأمنية والعسكرية، وتنظيم الفصائل، وإعادة الإعمار وعودة اللاجئين والتعويضات.

> نجاح مجلس الشعب السوري الجديد لن يُقاس بتشكيله فقط، بل بقدرته على ترسيخ الاستقلالية وممارسة دوره التشريعي والرقابي بعيداً عن الضغوط

وفي هذا السياق، يشير طه إلى أن ملف اللاجئين والمغتربين السوريين ما زال يثير تساؤلات، خصوصاً فيما يتعلق بضمانات عودتهم، ومعالجة قضاياهم وحقوقهم بعد العودة، مؤكداً أن الصورة حول هذا الملف لا تزال غير واضحة.

بدوره، يؤكد حذيفة أن المجلس أمام ملفات وقوانين ملحة، مشيراً إلى أن تنظيم هيكليته ولجانه يؤثر على سرعة القرار، وأن رقابة الحكومة ومحاسبتها من أبرز مهامه.

ويُقدَّم المجلس الجديد كنموذج مختلف عن مجلس عهد الأسد من حيث التشكيل والدور، مع مشاركة أوسع وتكليف دستوري جديد، لكن استمرار التعيين الرئاسي يثير تساؤلات حول استقلاليته.

ويؤكد حذيفة أن قواعد الحكم تقوم على استقلالية الهيئات والمجالس بما يخدم الدولة والمواطنين، وليس على تبعية المؤسسات أو فرض رؤى تتماشى مع جهة سياسية أو سلطة عليا.

ويركز المجلس في بدايته على بناء هيكليته وتشكيل لجانه قبل بحث الملفات الكبرى، فيما يبقى اختبار فعاليته مرتبطاً بتحويل خطاب القانون والحوار إلى تشريع ورقابة عملية.

ويشير طه إن قلق بعض النواب مرتبط بمرحلية الحكومة، داعياً لترسيخ برلمان حر، فيما يؤكد حذيفة أن نجاح المجلس يتوقف على بناء مؤسسات مستقلة.

مجلس الشعب أمام اختبار الاستقلال..
هل يراقب الحكومة أم يكتفي بدعمها؟

أحمد الجابر

مع انعقاد أولى جلسات مجلس الشعب السوري الجديد، تدخل البلاد مرحلة سياسية جديدة تُعد من أبرز محطات المرحلة الانتقالية، في ظل مساع لإعادة بناء مؤسسات الدولة بعد سنواتٍ من الصراع. ويأتي تشكيل المجلس، المؤلف من 210 أعضاء، في إطار الإعلان الدستوري الذي منح السلطة التشريعية دوراً في سن القوانين ومواكبة المرحلة الانتقالية وصولاً إلى إعداد البيئة القانونية اللازمة للدستور الدائم والانتخابات العامة المقبلة.

إلا أن هذه الخطوة فتحت، في الوقت ذاته، نقاشاً واسعاً حول طبيعة العلاقة التي ينبغي أن تحكم البرلمان والحكومة، وحدود استقلال السلطة التشريعية، ومدى قدرتها على ممارسة دورها الرقابي بعيداً عن تأثير السلطة التنفيذية. كما برزت تساؤلات بشأن ما إذا كان المجلس سيتمكن من ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات، وتعزيز الشفافية والمساءلة، أم أن صلاحياته وآلية تشكيله ستحد من فاعليته خلال المرحلة الحالية.

وفي ظل التحديات التي تواجه سوريا، من إعادة الإعمار، وتحسين الخدمات، وتحفيز الاقتصاد، واستعادة ثقة المواطنين بالمؤسسات العامة، يكتسب أداء البرلمان أهمية استثنائية، باعتباره أحد أبرز مؤشرات نجاح عملية الانتقال السياسي، وقدرته على تحقيق التوازن بين دعم الحكومة في تنفيذ أولوياتها الوطنية، ومحاسبتها عند التقصير، بما يسهم في ترسيخ دولة القانون والمؤسسات، ويؤسس لحياة سياسية أكثر استقراراً وتشاركية خلال السنوات المقبلة.

استقلال البرلمان أساس الرقابة والتوازن بين السلطات

يرى الدكتور إياس الخطيب، الخبير في العلاقات الدولية والمقيم في دمشق، في حديثه لـ"963+"، أن العلاقة بين البرلمان والحكومة تُعد من أهم ركائز الحياة السياسية في أي دولة، مؤكداً أنه لا يمكن الحديث عن نظام ديمقراطي حقيقي من دون وجود توازن واضح بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويشير إلى أن هذه العلاقة يجب أن تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، مع وجود تعاون وتكامل في أداء المهام، بما يضمن عدم طغيان سلطة على أخرى.

ويؤكد الخطيب أن من الضروري أن يتمتع البرلمان باستقلالية حقيقية، سواء في ممارسة دوره التشريعي أو في أداء مهامه الرقابية، موضحاً أن فقدان هذه الاستقلالية يفقد البرلمان أحد أهم أسباب وجوده، ويحول دوره إلى مجرد جهة تصادق على قرارات الحكومة بدلاً من مراقبتها ومحاسبتها.

ويضيف أن البرلمان يمارس صلاحياته من خلال سن القوانين التي تنظم شؤون الدولة، إلى جانب مراقبة أداء الحكومة ومتابعة تنفيذها للسياسات العامة، بما يضمن احترام الدستور وتحقيق المصلحة العامة، ويلفت إلى أن البرلمان يمتلك مجموعة من الأدوات الرقابية، من بينها توجيه الأسئلة البرلمانية، وطلبات الاستجواب، وتشكيل لجانٍ التحقيق، ومناقشة أداء الوزراء، وصولاً إلى مساءلة الحكومة عند وجود تقصير أو مخالفات.

ويتابع أن الرقابة البرلمانية لا تقتصر على كشف الأخطاء فحسب، وإنما تهدف أيضاً إلى تصويب الأداء الحكومي، وتعزيز الشفافية، وضمان حسن إدارة المال العام، ومنع إساءة استخدام السلطة.

ويعتبر الخطيب أن فعالية البرلمان تزداد عندما يمتلك أغلبية برلمانية مستقلة وقادرة على اتخاذ قراراتها بعيداً عن الضغوط السياسية أو الحكومية، موضحاً أن استقلالية البرلمان لا تعني معاداة الحكومة، وإنما تعني ممارسة الرقابة عليها بصورة مباشرة وموضوعية، بما يحقق التوازن بين السلطات.

كما يشير إلى أن وجود كتل برلمانية متعددة يسهم في إثراء النقاشات تحت قبة البرلمان، ويمنع احتكار القرار أو فرض رأي واحد، لأن البرلمان لا ينبغي أن يعمل بعقلية واحدة أو بصورة روتينية، بل يجب أن يكون ساحة للنقاش الحر، وتبادل الآراء، والوصول إلى أفضل الحلول.

ويبين أن أهم أدوات الرقابة البرلمانية تتمثل في مساءلة الحكومة عن قراراتها وأعمالها، ومتابعة تنفيذ البرامج والسياسات العامة، إضافة إلى مراقبة الإنفاق العام، ومحاسبة المسؤولين عند وجود تجاوزات، ويضيف أن هذه الأدوات قد تصل إلى استجواب الوزراء أو طرح الثقة بأحدهم إذا ثبت وجود إخفاقات كبيرة أو تقصير واضح في أداء مهامه.

> **نجاح البرلمان يُقاس بقدرته على الرقابة والمساءلة، لا بمجرد دعم الحكومة أو إصدار القوانين**

ويخلص الخطيب إلى أن نجاح التجربة البرلمانية يرتبط بقدرة البرلمان على ممارسة صلاحياته التشريعية والرقابية باستقلالية ومسؤولية، بعيداً عن التبعية للحكومة، وبما يعزز دولة المؤسسات وسيادة القانون.

نجاح البرلمان يُقاس بقدرته على المحاسبة

من جهته يقول أحمد المحمد الخبير في الشؤون الدستورية والسياسية لـ"963+": إن العلاقة بين البرلمان والحكومة في الحالة السورية تكتسب أهمية مضاعفة خلال المرحلة الانتقالية، إذ إن بناء الثقة بالمؤسسات لا يتحقق بمجرد تشكيل مجلس الشعب، وإنما عندما يشعر المواطن بأن المجلس يمثل إرادته، ويمارس رقابة حقيقية على أداء السلطة التنفيذية، ويضع المصلحة الوطنية فوق أي اعتبارات سياسية أو شخصية.

ويضيف المحمد أن أول اختبار لنجاح أي مجلس تشريعي يعدُّ مرتبطا بقدرته على إثبات استقلاليته، وليس بعدد القوانين التي يصدرها، فالدولة القوية ليست تلك التي تتوافق فيها السلطات على الدوام، وإنما التي تمتلك مؤسسات قادرة على التعاون لتحقيق الصالح العام، وممارسة الرقابة المتبادلة لمنع الأخطاء، وتفعيل المحاسبة عند التقصير. ووفق هذه المعادلة، يتحول البرلمان من مؤسسة شكلية إلى ركيزة أساسية لدولة القانون والمؤسسات.

وفي هذا السياق يشير إلى أنه لا يُنظر إلى البرلمان القوي باعتباره المؤسسة التي تهدد الحكومة باستمرار، لأن ذلك قد يقود إلى حالة من عدم الاستقرار، كما أنه ليس البرلمان الذي يمنح السلطة التنفيذية غطاءً دائماً دون مساءلة، لأن ذلك يضعف مبدأ الفصل بين السلطات. فالبرلمان الفاعل هو الذي يوازن بين دعم الحكومة عندما تحقق المصلحة العامة، ومحاسبتها عند الخطأ، وإلزامها بتصحيح سياساتها قبل تفاقم المشكلات.

ويوضح: "بالنسبة إلى سوريا، قد يكون نجاح مجلس الشعب خلال السنوات الأولى من المرحلة الانتقالية مرتبطاً بقدرته على تحسين أداء الحكومة، وتعزيز الشفافية، وترسيخ سيادة القانون، أكثر من اللجوء إلى إجراءات استثنائية مثل حجب الثقة".

ويتابع: "إذا أصبحت المساءلة البرلمانية ممارسة مؤسسية منتظمة وفعالة، فإن ذلك سيشكل مؤشراً أكثر دلالة على نضج النظام السياسي من مجرد امتلاك صلاحية إسقاط الحكومة، لأن الهدف الأساسي من الرقابة يتمثل في تحسين الحكم وخدمة المواطنين قبل أن يكون تغيير الحكومات غاية بحد ذاته".

ويعتبر المحمد أن معيار نجاح البرلمان السوري لا يقاس بحجم الأغلبية المؤيدة للحكومة، وإنما بمدى قدرته على التمييز بين دعم الدولة ودعم الحكومة. فدعم الدولة يعني حماية المؤسسات، وتعزيز الاستقرار، وترسيخ سيادة القانون، بينما ينبغي أن يبقى دعم الحكومة مشروطاً بحسن الأداء والالتزام بالقانون.

وفي هذا الإطار، فإن البرلمان الذي يمارس رقابة فعالة لا يضعف الحكومة، بل يساعدها على تصحيح أخطائها، ويعزز ثقة المواطنين بالمؤسسات، وهو ما يمثل أحد أهم أسسِ بناء دولة القانون والمؤسسات، وفقاً لرأيه.

وينوّه إلى أنه في المرحلة الانتقالية يبرز تحدٍ رئيس يتمثل في تحويل الرقابة البرلمانية من إجراء شكلي إلى ممارسة مؤسسية حقيقية، إذ إن النجاح لا يقاس بعدد الأسئلة أو الاستجوابات، بل بقدرة البرلمان على إحداث أثر ملموس في تحسين أداء الحكومة، وتعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد، وتصحيح السياسات العامة.

كما أن البرلمان الذي يستخدم أدواته الرقابية بموضوعية ومسؤولية لا يعرقل عمل الحكومة، وإنما يسهم في مساعدتها على تجنب الأخطاء، ويعزز ثقة المواطنين بالدولة، بما يشكل أحد أهم مقومات بناء دولة المؤسسات والقانون في سوريا.

ويرى أن هذا التوازن يكتسب أهمية خاصة خلال المرحلة الانتقالية، التي تتطلب حكومة قادرة على اتخاذ قرارات سريعة في ملفات إعادة الإعمار، وتحسين الخدمات، وتحفيز الاقتصاد، وفي الوقت نفسه تحتاج إلى مؤسسات تشريعية تضمن ألا تتحول سرعة اتخاذ القرار إلى تركيز مفرط للسلطة .

وبناءً على ذلك، يقول المحمد: إن نجاح مجلس الشعب لن يقاس بمدى قربه من الحكومة أو ابتعاده عنها، وإنما بقدرته على أن يكون شريكاً في بناء الدولة، ورقيباً على أداء السلطة التنفيذية في آنٍ واحد. فالبرلمان الذي يدعم السياسات الناجحة، ويطالب بتصحيح السياسات غير الفعالة، ويحافظ على استقلالية قراره، يسهم في ترسيخ الاستقرار السياسي أكثر من برلمان يكتفي بالتأييد أو يعتمد على المواجهة الدائمة.

ويختتم حديث بأن الدولة الحديثة لا تقوم على هيمنة سلطة على أخرى، وإنما على توازن دستوري يجعل التعاون بين السلطات هو القاعدة، والمساءلة هي الضمانة، وسيادة القانون هي المرجعية العليا للجميع.

اختبار التمثيل والتنوع في المرحلة الانتقالية

يركز الجدل حول مجلس الشعب السوري الجديد على مدى قدرته على تمثيل مختلف فئات المجتمع، خاصة النساء والشباب والمكونات الاجتماعية والمستقلين، وتحويل هذا التنوع إلى مشاركة فعلية في التشريع والرقابة وبناء الثقة بالمؤسسات.

ويقول حسام نجار، المحلل السياسي المقيم في بولندا، إن آلية تشكيل مجلس الشعب في المرحلة الحالية جاءت استناداً إلى اعتبارات استثنائية تفرضها الظروف التي تمر بها سوريا، موضحاً أنها لا تمثل النموذج الأمثل للحياة السياسية، وإنما تعد إجراءً مؤقتاً يتناسب مع متطلبات المرحلة الانتقالية.

ويضيف نجار في حديث لـ"963+" أنه بعد تحقيق الاستقرار والوصول إلى حالة من اليقين السياسي والأمني، ينبغي اعتماد آلية مختلفة لاختيار أعضاء المجلس، تقوم على منح الشرعية للنائب من خلال تمثيله المباشر لمنطقته، سواء عبر دوائر انتخابية صغيرة أو دوائر أوسع، مشيراً إلى أن لكل نظام انتخابي مزاياه بحسب طبيعة المرحلة.

ويرى نجار أن تعزيز النظام الحزبي والتمثيل الواسع قد يحد من التشرذم، مشدداً على ضرورة بناء مؤسسات الدولة على أسس التنوع والنقد والرقابة وتطبيق القانون وربط الحقوق بالواجبات.

ويضيف نجار أن نسبة الأعضاء الذين جرى اختيارهم من قبل رئيس الجمهورية أسهمت، بحسب رأيه، في تعزيز التنوع داخل المجلس، موضحاً أن بعض الشخصيات التي تم اختيارها كان من الصعب أو المستحيل وصولها عبر آلية الانتخاب المعتمدة، الأمر الذي أتاح تمثيل شرائح وخبرات متنوعة داخل المؤسسة التشريعية.

ويرى نجار إلى أن تشكيلة المجلس تعكس، وفق قراءته، تنوعاً مذهبياً وفكرياً وعرقياً، معتبراً أن هذا التنوع لم يتأثر بالمحاصصة، وإنما جاء في إطار السعي إلى بناء مؤسسات الدولة، رغم وجود بعض التكتلات الطبيعية بين الأعضاء، لافتاً إلى أن متابعة الجلسة الافتتاحية للمجلس تعطي انطباعاً بوجود هذا التنوع، حتى مع استمرار اعتراض بعض المواطنين على عدد من الأسماء أو الشخصيات.

ويشدد نجار على أن المرحلة الحالية تتطلب بناء مؤسسات مدروسة وقابلة للمراجعة، مشدداً على أن مجلس الشعب يشكل ركيزة للتشريع والرقابة ولا ينجح دون الكفاءة والاستقلالية.

ويؤكد نجار على أن تحقيق تمثيل متوازن لجميع فئات المجتمع السوري يعد من أهم متطلبات المرحلة المقبلة، نظراً لما تتميز به سوريا من تنوع عرقي وإثني وفكري، إضافة إلى المتغيرات الاجتماعية التي أفرزتها سنوات الحرب، ومنها ارتفاع أعداد الأيتام والأرامل، مؤكداً أن هذه الفئات تحتاج إلى تمثيل حقيقي داخل المؤسسات التشريعية للدفاع عن حقوقها والمشاركة في رسم السياسات العامة، بما يسهم في بناء دولة تقوم على الشراكة والتمثيل الواسع لجميع مكونات المجتمع.

ويقول المحلل السياسي محمد بديع إن تشكيلة مجلس الشعب السوري جاءت بما يتماشى مع الرؤية الحكومية لإدارة المرحلة الانتقالية، موضحاً أن المجلس يفترض أن يعكس مختلف الفئات السياسية والشرائح الاجتماعية، بما يضمن تمثيل أكبر شريحة ممكنة من الشعب السوري، بمختلف مكوناته وطوائفه وتوجهاته، ويمنحه القدرة على التعبير عن مصالح المواطنين وقضاياهم داخل المؤسسة التشريعية.

ويضيف بديع في حديث لـ"963+" أن أهمية مجلس الشعب لا تتوقف عند طبيعة تشكيلته أو آلية اختيار أعضائه، وإنما ترتبط بالدرجة الأولى بأدائه خلال المرحلة المقبلة، مشيراً إلى أن المعيار الحقيقي لنجاح المجلس يتمثل في مدى قدرته على ممارسة صلاحياته الدستورية، ومدى استقلالية أعضائه في مناقشة القضايا العامة، واتخاذ المواقف التي تعبر عن المصلحة الوطنية.

ويشير إلى أن الأنظار تتجه إلى الكيفية التي سيؤدي بها المجلس مهامه، وما إذا كان سيقتصر دوره على إضفاء الطابع الشكلي على القرارات الحكومية، أم سيتحول إلى مؤسسة فاعلة تمتلك القدرة على مناقشة التشريعات ومراقبة الأداء الحكومي والإسهام في معالجة التحديات التي تواجه البلاد خلال المرحلة الانتقالية.

ويؤكد بديع أن مجلس الشعب مطالب بمواكبة المرحلة الانتقالية عبر تشريعات تدعم إعادة بناء الدولة والاستقرار، وأداء دوره في التشريع والرقابة ومساءلة السلطة التنفيذية.

ويشدد بديع على أن نجاح مجلس الشعب في أداء هذه المهام سيعزز ثقة المواطنين بالمؤسسات العامة، وسيسهم في ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات، وتطوير الحياة السياسية، مؤكداً أن قدرة المجلس على ممارسة دوره التشريعي والرقابي بصورة حقيقية ستكون أحد المؤشرات المهمة على نجاح المرحلة الانتقالية، وعلى بناء مؤسسات دولة أكثر فاعلية واستجابة لتطلعات السوريين.

هل لا تزال خرائط النفوذ حاضرة داخل مجلس الشعب الجديد؟

روز هلال

مع انطلاق أعمال مجلس الشعب السوري الجديد، لا يقتصر الجدل على شكل المؤسسة وتركيبتها، بل يمتد إلى طبيعة التحول الذي قد تعكسه داخل بنية السلطة بعد سقوط نظام الأسد. فبينما يرى مراقبون أن المجلس يمثل محاولة لإعادة تشكيل النخب السياسية عبر إدخال شخصيات جديدة من بيئات الثورة والمجتمع، يحذر آخرون من أن بقاء آليات إنتاج النفوذ التقليدية قد يجعل التغيير محصوراً في الوجوه دون القواعد. وبين هذين المسارين، يبقى اختبار المجلس الحقيقي مرتبطاً بقدرته على ممارسة دور تشريعي ورقابي مستقل، ومدى نجاحه في تمثيل مكونات المجتمع وفتح الملفات الوطنية الكبرى.

وفي هذا الشأن، يرى مدير مؤسسة الجيوستراتيجي للدراسات، إبراهيم كابان، أن فهم آلية تشكيل مجلس الشعب السوري الجديد يقتضي النظر إلى كامل العملية وليس إلى مرحلة الاقتراع فقط، موضحاً أن إنتاج النخب السياسية يبدأ قبل الوصول إلى صناديق الاقتراع عبر قواعد الترشح وشروط المنافسة والجهات القادرة على الوصول إلى مواقع التأثير.

ويؤكد كابان لـ"963+" أن وجود انتخابات لا يعني بالضرورة وجود تمثيل سياسي حقيقي ما لم تتوافر بيئة قائمة على المنافسة المتكافئة وحرية الاختيار وتعدد الخيارات، معتبراً أن تأثر مسارات الترشح بشبكات النفوذ التقليدية يجعل المجلس أقرب إلى انعكاس للتوازنات القائمة منه إلى التعبير عن إرادة المجتمع.

ويرى كابان أن تقييم المجلس يرتبط بتغير قواعد إنتاج النخب، لا بتبديل الوجوه فقط، مشدداً على أن تجاوز شبكات النفوذ التقليدية وممارسة دور تشريعي ورقابي فعّال سيحددان حقيقة التحول.

ويضيف أن توزيع رئاسة اللجان، ولا سيما اللجان المعنية بالاقتصاد والإدارة والملفات السيادية سيكشف طبيعة التوازنات الداخلية، وما إذا كانت مراكز النفوذ التقليدية ما تزال تتحكم بمفاصل القرار، موضحاً أن استمرار الشخصيات المقربة من تلك المراكز في المواقع الأساسية سيجعل التغيير أقرب إلى تعديل في الواجهة السياسية منه إلى تحول في بنية الحكم.

ويتابع أن قدرة المجلس على مناقشة الملفات الوطنية الكبرى ستكون مؤشراً على مستوى استقلاليته، مبيناً أن من أبرز هذه الملفات القضية الكردية وقضايا المكونات القومية والدينية والثقافية الأخرى، باعتبارها ترتبط بشكل الدولة السورية المستقبلية ومفهوم المواطنة والعلاقة بين المركز والمجتمع.

ويشدد كابان على أن قياس التغيير الحقيقي لا يتم من خلال التشكيل الأولي للمجلس، وإنما عبر أدائه العملي، موضحاً أن طبيعة التشريعات، ومستوى الرقابة والمساءلة، وآلية تشكيل اللجان، وطريقة التصويت، وحجم النقاشات داخل المجلس، تمثل مؤشرات عملية تكشف ما إذا كانت خرائط النفوذ قد تغيرت بنيوياً أم أن ما جرى لا يتجاوز إعادة تدوير للنخب ضمن البنية التقليدية للسلطة.

ويخلص إلى أن المعيار الحقيقي لنجاح المجلس لا يتمثل في عدد الوجوه الجديدة، وإنما في مدى تغير قواعد إنتاج القرار السياسي، وقدرته على التحول إلى مؤسسة فاعلة تساهم في فتح الملفات الوطنية الكبرى وإعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع.

ويرى المدير التنفيذي لمركز عمران للدراسات الاستراتيجية في دمشق، الدكتور عمار قحف، أن مراكز النفوذ داخل مجلس الشعب الجديد لا تتخذ شكل كتل سياسية معلنة، وإنما تتوزع بين شخصيات قريبة من السلطة الجديدة، وأعضاء ذوي خلفيات ثورية أو عسكرية، ورجال أعمال، ووجهاء عشائر ومناطق، إلى جانب مهنيين وأكاديميين وشخصيات معارضة سابقة، مشيراً إلى أن حجم النفوذ لا يرتبط بعدد الأعضاء فقط، بل بتاريخهم السياسي ومناصبهم وعلاقاتهم بمراكز القرار.

ويؤكد قحف لـ"963+" أن المجلس الجديد يمثل تحولاً لافتاً مقارنة بمجالس عهد الأسد التي هيمن عليها حزب البعث والأجهزة الأمنية، إذ يضم عدداً كبيراً من الشخصيات المنتمية إلى بيئة الثورة واللجوء والتهجير، إضافة إلى أصحاب المهن والاختصاصات المختلفة، بما يعكس صعود نخبة جديدة تختلف في تركيبتها عن المجالس السابقة.

ويعتبر أن تشكيل المجلس يأتي في إطار إعادة توزيع أوسع للنفوذ داخل مؤسسات الدولة، عبر إدماج القوى التي برزت خلال سنوات الحرب بما يشمل الثوريين والمعارضين والمهنيين ورجال الأعمال والعشائر، مع عدم توافر أدلة كافية على وجود كتل برلمانية تتبع بصورة مباشرة أو غير مباشرة لدول خارجية، كما كان الحال في عهد النظام السابق.

قبة البرلمان: عتبة الدولة أم مرآة السلطة؟

تُعد المرحلة الانتقالية اختباراً لبناء الدولة وترميم العلاقة بين السلطة والمواطن، ويشكل البرلمان خلالها أداة لصياغة القوانين والدستور ومنح الشرعية للمؤسسات. وفي هذا السياق عقد مجلس الشعب الانتقالي السوري أولى جلساته بدمشق، متولياً مهام إعداد دستور جديد ووضع أسس الانتقال السياسي، فيما دعا الرئيس أحمد الشرع الأعضاء إلى ترسيخ الحوار وسيادة القانون وبناء مؤسسات سوريا الجديدة.

نحو ذلك يشير معن طلاع مدير الأبحاث في مركز عمران للدراسات، إلى أن تجارب الدول الخارجة من النزاعات، سواء أفضت إليها اتفاقيات سياسية أو جاءت نتيجة حسم سياسي، برعاية دولية أو محلية، تشترك جميعها في هدف أساسي يتمثل في استكمال بناء مؤسسات السلطة خلال مرحلة ما بعد النزاع. وأضاف أن هذا المسار يعد جزءًا أساسيًا من عملية بناء الشرعية السياسية.

ويقول طلاع في حديثه لـ"963+"، إن تجارب عديدة تؤكد هذه الفكرة، مستشهدًا باتفاق الطائف في لبنان، وكذلك تجربة البوسنة والهرسك، حيث جرى التوافق على شكل السلطة التشريعية وآليات عملها ضمن التسوية السياسية. وتابع أن هناك نماذج أخرى، مثل أفغانستان، جرى فيها حل البرلمانات التقليدية لصالح مجالس أو لجانٍ دينية، فيما شهدت دول أخرى انتقالًا سياسيًا أعقبته انتخابات أسهمت في تشكيل برلمانات جديدة.

ويرى الباحث السوري أن وجود البرلمان في مرحلة ما بعد النزاع يمثل أداة أساسية لضمان انتقال سياسي منظم، من خلال إقرار التشريعات اللازمة لمعالجة إرث المرحلة السابقة، وإطلاق الإصلاحات المطلوبة، وتعزيز سيادة القانون وبناء مؤسسات الدولة على أسس جديدة.

ويؤكد طلاع أن الحالة السورية تحمل خصوصية مختلفة عن تجارب الانتقال الأخرى، موضحاً أن تشكيل مجلس الشعب جاء كضرورة لاستكمال بنية الدولة، خاصة بعد حصر الوظيفة التشريعية به ضمن الإعلان الدستوري. ويشير إلى أن المجلس يواجه ملفات واسعة تتطلب إصدار وتعديل قوانين مرتبطة بالانتقال السياسي، وعودة اللاجئين، وإعادة الإعمار، والتعافي المبكر، وإصلاح المؤسسات الأمنية، وتنظيم العلاقة بين السلطات المدنية والأمنية، إلى جانب تحديث القوانين الإدارية التي تراكمت فيها تعقيدات ساهمت سابقاً في تعزيز الفساد.

ويضيف طلاع أن أهمية المجلس لا تقتصر على الجانب التشريعي، بل تشمل تحقيق تمثيل مجتمعي يعزز شرعيته وقدرته على التعبير عن مختلف شرائح السوريين. ويشدد مدير الأبحاث بمركز عمران للدراسات على ضرورة ألا يتحول البرلمان إلى مساحة للمحاصصة أو الصراعات السياسية، بل إلى مؤسسة وطنية تعمل على بناء قواعد قانونية تساعد سوريا على تجاوز المرحلة الانتقالية والوصول إلى استقرار مستدام.

يقف مجلس الشعب السوري أمام مهمة تحويل المرحلة الانتقالية من مجرد تغيير سياسي إلى بناء مؤسسات قادرة على تمثيل السوريين وصياغة مستقبل الدولة

من جانبه، يقول الدكتور سلمان ريا إن البرلمانات التي تنشأ بعد التحولات السياسية لا تُقاس أهميتها بعدد القوانين التي تصدرها، وإنما بالدور الذي تؤديه في تأسيس الدولة الجديدة وصياغة شرعيتها.

ويلفت ريا في حديثه لـ"963+" إلى أن لحظات التحول الكبرى لا يكون السؤال الأصعب فيها هو كيفية إسقاط النظام القديم، بل كيفية بناء الدولة التي تأتي بعده. وأضاف أن التاريخ مليء بثورات وانتقالات سياسية نجحت في إنهاء مرحلة، لكنها فشلت في تأسيس مرحلة جديدة، لأن إسقاط السلطة أسهل من بناء الشرعية، وتغيير الأشخاص أسهل من تغيير قواعد العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

يوضح ريا أن البرلمانات التي تنشأ بعد التحولات السياسية لا تقتصر على التشريع، بل تضع قواعد الدولة الجديدة، مشيراً إلى أن التحدي أمام مجلس الشعب السوري هو التحول من انعكاس لموازين القوى إلى مساحة توافق وطني.

ويؤكد أن أخطر ما يواجه البرلمانات الانتقالية هو اقتصارها على تمثيل المنتصرين، موضحاً أن دورها التاريخي يتمثل في معالجة آثار الصراع لا تثبيت نتائجه.

ويستشهد بتجارب دولية كجنوب أفريقيا، لافتاً إلى أن نجاح المرحلة الانتقالية يتطلب تمثيلاً مجتمعياً واسعاً دون تكريس الانقسامات والهويات المتصارعة.

ويوضح أن وجود ممثلين عن مختلف شرائح المجتمع أمر أساسي، لأن الدولة لا تُبنى بإقصاء مكوناتها، غير أن الخطر يبدأ عندما يصبح البرلمان ساحة لتثبيت الانقسامات بدل تجاوزها.

ويؤكد أن البرلمان الناجح لا يكتفي بجمع الجماعات المختلفة، بل يصنع مساحة وطنية مشتركة بينها.

ويتابع أن المرحلة الانتقالية تحتاج إلى برلمان يؤدي دوراً يتجاوز إصدار القوانين، ليصبح مدرسة سياسية تتعلم فيها القوى الاجتماعية قواعد العمل العام، مبيناً أن المجتمعات الخارجة من عقود طويلة من ضعف الحياة السياسية تحتاج إلى مؤسسات تعلمها كيف تدير اختلافاتها، وتنظم مصالحها، وتحول مطالبها الفردية إلى رؤى عامة قابلة للنقاش.

ويشدد الباحث السوري على أن أحد أبرز الاختبارات أمام البرلمان السوري يتمثل في وضع الإطار القانوني الذي يسمح بقيام حياة سياسية حقيقية، عبر تشريعات تنظم إنشاء الأحزاب والعمل السياسي وحرية التنظيم والتعبير.

ويضف أن المجتمع، من دون أحزاب ومؤسسات سياسية، يبقى مجموعة أفراد متفرقين، غير قادرين على إنتاج رؤى جماعية أو تشكيل رأي عام مؤثر.

ويلفت إلى أن الديموقراطية لا تقوم على وجود برلمان فحسب، وإنما على وجود مجتمع سياسي قادر على تفعيل دوره والاستفادة من أدواته.

ويوضح أن شرعية البرلمان لا تُستمد فقط من طريقة انتخاب أعضائه أو آلية تشكيله، بل أيضاً من قدرته على معالجة هموم المواطنين اليومية، وصياغة سياسات عامة فعالة، لأن المواطن يقيس المؤسسات السياسية بقدرتها على تحسين واقعه، وحل مشكلاته، وصون حقوقه، إلى جانب شرعيتها القانونية.

ويشير إلى أن العلاقة بين القانون والسياسة تمثل جوهر بناء الدولة، فالقوانين ليست مجرد نصوص تنظيمية، وإنما تعبير عملي عن طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، لافتاً إلى أن الدولة تُعرَّف في نهاية المطاف بالقواعد التي تحدد حدود السلطة وحقوق المواطن.

ويختتم ريا بالتأكيد على أن مستقبل البرلمان السوري لن يتحدد فقط بتركيبته الحالية، بل بقدرته على ترسيخ ثقافة سياسية جديدة تقوم على المواطنة قبل الانتماءات الفرعية، والقانون قبل القوة، والمساءلة قبل الطاعة.

ويضيف أن البرلمانات الانتقالية ليست مجرد محطة بين نظامين، بل لحظة تأسيس حقيقية؛ فإما أن تفتح الطريق أمام دولة يشعر مواطنوها أنهم شركاء فيها، وإما أن تتحول إلى محطة جديدة في دورة الصراع، ليبقى السؤال الأهم أمام مجلس الشعب السوري: ليس فقط من يمثل، بل أي سوريا يريد أن يسهم في بنائها.

بدوره، يرى المفكر السوري عبد الله تركماني، أن مجلس الشعب السوري بصيغته الحالية يبدو أقرب إلى مجلس تابع للرئيس، معتبراً أن ذلك يحد من قدرته على أداء الوظائف التقليدية المنوطة بالبرلمانات.

ويوضح تركماني في حديثه لـ"963+" أن الدور الأساسي لأي برلمان يتمثل في الرقابة على السلطة التنفيذية ومحاسبتها، إلى جانب تمتعه باستقلالية تشريعية، إلا أنه استدرك بالقول إن المجلس الحالي، من حيث المبدأ، "لن يكون قادراً على القيام بهذا الدور".

ويضيف أن الرئيس الشرع أصدر خلال الأشهر الماضية عدداً كبيرا من المراسيم التي أصبحت نافذة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، متسائلاً عما إذا كان مجلس الشعب سيتمكن من مراجعة تلك المراسيم أو تعديلها.

ويتابع متسائلاً: هل يستطيع المجلس إصدار قانون عصري ومرن ينظم تشكيل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني؟ وهل سيكون قادراً على إقرار تشريعات تعترف بالمنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

وفي معرض حديثه عن تجارب الدول الخارجة من النزاعات، يلفت تركماني إلى أن العديد منها عرف أشكالاً متنوعة من البرلمانات بعد التحولات السياسية، مشيراً إلى أن التجارب الأكثر نجاحاً اعتمدت على الجمعيات التأسيسية أو البرلمانات التوافقية بوصفها مدخلاً لإنجاح المرحلة الانتقالية.

ويشدد تركماني على أنه، بصورة عامة، يمكن القول إن سوريا لم تسلك المسار الذي أثبت نجاحه في تجارب انتقالية أخرى، والقائم على تشكيل جمعية تأسيسية توافقية تقود البلاد نحو مرحلة انتقالية مستقرة.

وفيما يتعلق بتشكيل مجلس الشعب، يوضح أن الظروف الاستثنائية التي تعيشها سوريا بعد أكثر من أربعة عشر عامًا من الصراع، وغياب السجلات المدنية، ووجود أعداد كبيرة من السوريين في الخارج، قد تبرر اللجوء إلى آليات غير انتخابية مباشرة في تشكيل المجلس.

لكنه يضيف أن الإشكالية، من وجهة نظره، تكمن في آلية اختيار أعضاء اللجان المشرفة على تشكيل الهيئات الناخبة، وأن اللجان التي أنشئت في المحافظات لاختيار الهيئات الناخبة جرى تشكيلها عبر الجهات السياسية التابعة للسلطة الانتقالية.

ويختتم الأكاديمي السوري بالقول إن النهج نفسه استمر حتى مرحلة تعيين الأعضاء السبعين الذين اختارهم الرئيس أحمد الشرع، وهو ما يعزز، بحسب تقديره، الانطباع بأن "تشكيل المجلس جاء في إطار يخضع بصورة كبيرة لخيارات السلطة التنفيذية".

أي قانون أحزاب في نظام إسلامي بسوريا؟

غاندي المهتار

ما تحتاجه سوريا الجديدة هو دولة تقودها قواعد متساوية، تستطيع فيها الحكومة أن تخسر الانتخابات، والمعارضة أن تصل إلى السلطة، والمواطن أن يغيّر رأيه، من دون أن يغيّر وطنه

لا يبدأ الجواب عن هذا السؤال من الأحزاب، إنما من تعريف النظام نفسه. فالإعلان الدستوري السوري الصادر في 13 آذار/مارس 2025 لا يعلن قيام "دولة دينية"، لكنه يشترط أن يكون رئيس الجمهورية مسلماً، ويجعل الفقه الإسلامي المصدر الرئيس للتشريع، وينص على المساواة والحريات العامة واعتبار الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان جزءاً من الإطار الدستوري. لذلك، لا يكمن التحدي في اختيار أحد نموذجين متناقضين، دولة علمانية أو حكم ديني، إنما يكمن في بناء نظام له مرجعية ثقافية إسلامية، تحكمه المواطنة والتداول السلمي للسلطة.

عرفت سوريا، بعد الاستقلال في 1946، حياة حزبية حقيقية وإن مضطربة: تنافس الحزب الوطني وحزب الشعب، وصعد البعث والشيوعيون والقوميون والإسلاميون، وكانت الحكومات تتبدل والبرلمانات تناقش، قبل أن تفتح الانقلابات العسكرية منذ 1949 الباب أمام تآكل السياسة المدنية. ثم جاءت الوحدة مع مصر، وبعدها انقلاب البعث في 1963، لينتهي التعدد تدريجياً. وفي 1972، أنشئت الجبهة الوطنية التقدمية، ثم كرّست المادة الثامنة من دستور 1973 البعث "قائداً للدولة والمجتمع"، فتحولت الأحزاب الحليفة إلى مجرد "ديكور" داخل منظومة الحزب الواحد.

حاول النظام في 2011 امتصاص الاحتجاجات بإصدار المرسوم 100 الناظم للأحزاب، ثم نص دستور 2012 على التعددية. لكن القانون أبقى الترخيص بيد لجنة مرتبطة بالسلطة التنفيذية، ومنع الأحزاب القائمة على أساس ديني أو طائفي أو مناطقي، فيما ظلت البيئة الأمنية والإعلامية والانتخابية محتكرة. كانت النتيجة تعددية ورقية لا تسمح بتداول الحكم، لأن الحزب لا يصبح حراً بمجرد منحه ورقة ترخيص، بل حين يستطيع التنظيم والاجتماع والإعلام ومنافسة السلطة من دون خوف.

بعد سقوط البعث ومنظومته، تقف سوريا أمام فراغ سياسي خطير: في آذار/مارس 2026، قال الرئيس السوري أحمد الشرع إن قانوناً للأحزاب سيصدر ويضع القانونيون ضوابطه. كما انعقد في تموز/يوليو 2026 أول مجلس شعب في المرحلة الجديدة، وسط انتقادات تتعلق باتساع نفوذ الرئاسة في تشكيله ومحدودية صلاحياته الانتقالية. وهذا يجعل قانون الأحزاب أول امتحان فعلي: هل تنشأ سياسة تنافسية، أم يُستبدل احتكار البعث باحتكار جديد يرتدي لغة الدين والثورة؟

لا ينبغي القانون الملائم لسوريا أن يحظر الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، لأن ذلك يناقض هوية غالبية المجتمع ويعيد إنتاج الإقصاء. لكن عليه أن يميّز بين المرجعية الفكرية والاحتكار الديني. يجوز لحزب أن يستلهم الشريعة أو العدالة الاجتماعية الإسلامية، لكن لا يجوز له ادعاء تمثيل الإسلام وحده، أو تكفير خصومه، أو حرمان غير المسلمين والنساء من العضوية والقيادة والترشح. كما ينبغي السماح للأحزاب القومية والليبرالية واليسارية والكردية والمحافظة بالعمل، ما دامت تقبل وحدة البلاد والمواطنة المتساوية والانتقال عبر الانتخابات.

الأصل أن يكون تأسيس الحزب بالإخطار، لا بترخيص وزارة الداخلية. تتولى هيئة مستقلة تسجيل الأحزاب وفق شروط علنية، ولا يجوز رفض التسجيل أو تعليق النشاط أو الحل إلا بحكم قضائي قابل للطعن. ويجب أن يحظر القانون الأجنحة المسلحة، والتمويل الأجنبي السري، والارتباط التنظيمي بجيوش أو أجهزة استخبارات أو تنظيمات عابرة للحدود، واستخدام المساجد والكنائس والثكنات والمؤسسات الحكومية للدعاية الحزبية. كذلك، لا قيمة لتعدد الأحزاب من دون ديموقراطية داخلها، فيجب إلزام كل حزب بانتخابات دورية، وشفافية مالية، وتحديد مدد القيادة، ونشر مصادر التمويل، وضمان تمثيل النساء والشباب ومختلف المحافظات. وينبغي توفير وقت إعلامي متكافئ، وتمويل انتخابي محدود وتحت الرقابة، ومنع رجال الأعمال والسلطة التنفيذية من شراء الأحزاب أو النواب.

أما البعثيون السابقون، فلا لاستبعادهم جماعياً، فملايين السوريين انتسبوا لأسباب وظيفية أو قسرية. على المحاسبة أن تكون فردية على الجرائم والفساد، لا اجتثاثاً اجتماعياً يُعيد الخطأ المقترف في العراق. وفي المقابل، لا يجوز السماح بإعادة تأسيس تنظيم يمجّد الاستبداد أو ينكر الجرائم الجماعية.

يحتاج القانون إلى سند دستوري أعلى منه. فعلى المحكمة الدستورية أن تكون مستقلة عن الرئيس والحكومة، وأن تراقب حياد الإدارة والانتخابات، وتحمي حرية التنظيم حتى في مواجهة الأغلبية. كما ينبغي أن يحدد الدستور مبادئ لا يجوز لأي حزب تعديلها منفرداً: الجمهورية، ووحدة الأراضي، والمساواة في الجنسية والحقوق، وحرية الاعتقاد، ودورية الانتخابات. فالأغلبية الانتخابية تمنح الحق في الحكم المؤقت، لا الحق في تغيير هوية المواطنين أو إغلاق المجال أمام منافسيها. ومن دون هذه الضمانات، يمكن صندوق الاقتراع نفسه أن يصبح الطريق الأقصر إلى استبداد دائم.

إن قانون الأحزاب الناجح في سوريا الجديدة ليس قانوناً يحرس العقيدة. إنه قانون يحرس السياسة من السلاح والتكفير والمال الفاسد والاستبداد. فعلى الإسلام، حين يدخل الدستور، ألا يتحول إلى امتياز لحزب أو طائفة، إنما عليه أن يمثل التزاماً بالعدل والشورى وحرمة الإنسان. وما تحتاجه سوريا الجديدة هو دولة تقودها قواعد متساوية، تستطيع فيها الحكومة أن تخسر الانتخابات، والمعارضة أن تصل إلى السلطة، والمواطن أن يغيّر رأيه، من دون أن يغيّر وطنه.

الآراء الواردة في هذه الصفحة لا تعبر بالضرورة عن رأي 963+

لهذه الأسباب انهارت مذكرة التفاهم بين أميركا وإيران

كانت مذكرة التفاهم الأميركية-الإيرانية، الموقعة في منتصف حزيران/يونيو 2026، محاولة لتجميد حرب بلغت كلفتها مستوى مؤلماً للطرفين، لا تسوية لجذورها. فقد نصّت على إنهاء العمليات العسكرية، وإعادة فتح مضيق هرمز، ورفع الحصار البحري الأميركي تدريجياً، ومنح إعفاءات لصادرات النفط الإيرانية، وإتاحة الأموال المجمدة، ثم التفاوض خلال ستين يوماً على الاتفاق النهائي والملف النووي. لكن القضايا الأصعب، من التخصيب والصواريخ إلى حزب الله والوجود الإسرائيلي في لبنان، رُحّلت إلى المستقبل.

الأسباب الأميركية: هدنة أم استسلام إيراني مؤجل!

تعاملت إدارة دونالد ترامب مع المذكرة باعتبارها مرحلة انتقالية يفترض أن تقود إلى تنازلات إيرانية أوسع. واشنطن لم تكن تريد فتح هرمز فقط، بل كانت تنتظر اتفاقاً نووياً أشد صرامة، وضمانات بشأن مخزون اليورانيوم، وربما قيوداً على الصواريخ الباليستية والشبكة الإقليمية الإيرانية. لكن النص لم يفرض تفكيك البرنامج النووي، ولم يحسم مستقبل التخصيب، بل اكتفى بتعهد إيران عدم تصنيع سلاح نووي وبإرجاء التفاصيل إلى مفاوضات لاحقة. وبالمقارنة مع أهداف الحرب الأميركية-الإسرائيلية المعلنة في بدايتها، بدا الاتفاق الأولي أقرب إلى وقف الخسائر منه إلى فرض استسلام استراتيجي على طهران.

واجهت واشنطن أيضاً مشكلة ترتيب الالتزامات. إيران أرادت رفعاً سريعاً وملموساً للعقوبات، وإطلاق الأموال المجمدة، وضمان تصدير النفط قبل تقديم تنازلات نووية كبرى. أما واشنطن فأرادت أن يكون تخفيف العقوبات تدريجياً وقابلاً للتراجع، وأن يبقى مرتبطاً بسلوك إيران.

من هنا، لم تنظر الولايات المتحدة إلى إعفاءات النفط وإنهاء الحصار على أنهما حقوق إيرانية نهائية، بل حوافز مشروطة بحسن السلوك. وما إن اتهمت طهران باستهداف سفن تجارية حتى ألغت الإعفاءات وأعادت الحصار البحري. وفي 8 تموز/يوليو، أعلن ترامب أن التفاهم «انتهى»، قبل أن تطلق القوات الأميركية سلسلة واسعة من الضربات داخل إيران. وهنا ظهر عيب آخر: سياسة ترامب التفاوضية تقوم على إبقاء الدبلوماسية والقوة العسكرية مفتوحتين في الوقت نفسه. هذه الاستراتيجية قد تدفع الخصم إلى التنازل، لكنها تضعف الثقة بأي التزام أميركي طويل الأمد. بالنسبة إلى طهران، بقي السؤال قائماً: لماذا تقدم تنازلات دائمة مقابل إعفاءات يستطيع الرئيس الأميركي سحبها خلال ساعات؟

الأسباب الإيرانية: النظام لا يستطيع الظهور مهزوماً

في المنظور الإيراني، لم يكن مضيق هرمز ملفاً اقتصادياً فقط، بل آخر أوراق الردع السيادية بعد استهداف القيادة والمنشآت العسكرية والنووية.

> **اغتيال علي خامنئي في الضربات الأميركية-الإسرائيلية، ثم الانتقال المضطرب للسلطة، جعلا أي اتفاق مع واشنطن عرضة لاتهام أصحابه بالتفريط بدماء القيادة العسكرية والسياسية.**

لذلك كان التخلي عن أي دور في إدارة المضيق سيُقدَّم داخلياً باعتباره تنازلاً عن أهم ورقة جيوسياسية تملكها البلاد.

كما أن القيادة الإيرانية كانت تتحرك تحت ضغط داخلي شديد. اغتيال علي خامنئي في الضربات الأميركية-الإسرائيلية، ثم الانتقال المضطرب للسلطة، جعلا أي اتفاق مع واشنطن عرضة لاتهام أصحابه بالتفريط بدماء القيادة العسكرية والسياسية. وظهرت داخل المؤسسة الإيرانية اعتراضات على التفاوض مع دولة شاركت في قتل المرشد وكبار القادة، فيما رأى المتشددون أن واشنطن تريد أخذ التنازلات الإيرانية أولاً وتأجيل التزاماتها الاقتصادية.

في الملف النووي، لم تسمح إيران لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول إلى بعض المواقع التي تعرضت للقصف، ولم تقدم تنازلاً علنياً بشأن التخصيب أو المخزون عالي التخصيب. وهذا جعل المهلة المحددة بستين يوماً غير واقعية؛ إذ كان مطلوباً خلالها حل ملف عجز الطرفان عن تسويته طوال عقود.

الأسباب الإسرائيلية: طرف غير موقّع يملك الحق في التفجير

مثّل العامل الإسرائيلي المشكلة الأكثر خطورة. فالمذكرة تحدثت عن وقف العمليات «على جميع الجبهات، بما فيها لبنان»، لكنها لم تكن اتفاقاً موقعاً مع إسرائيل، ولم تتضمن وسيلة فعلية لإجبارها على الانسحاب أو وقف عملياتها.

إيران قرأت وقف النار في لبنان باعتباره جزءاً لا يتجزأ من التفاهم: تتوقف هجمات حزب الله، وفي المقابل تنسحب إسرائيل وتحترم السيادة اللبنانية. لكن إسرائيل رفضت هذا التفسير، وأصر بنيامين نتنياهو على أن قواته لن تنسحب ما دامت قدرات حزب الله قائمة، مؤكداً أن إسرائيل ليست طرفاً ملزماً بالمذكرة.

كان الاعتراض الإسرائيلي أعمق من لبنان. فالمذكرة لم تفكك برنامج إيران النووي، ولم تفرض قيوداً واضحة على صواريخها، ولم تنه شبكتها الإقليمية، كما منحت طهران إعفاءات نفطية وأموالاً يمكنها استخدامها لإعادة بناء قدراتها. لذلك رأت أوساط إسرائيلية أن الاتفاق يمنح إيران فرصة لالتقاط الأنفاس وإعادة التسلح بعد الحرب.

وكشفت تصريحات نائب الرئيس الأميركي جي دي فانس أن مسؤولين داخل الحكومة الإسرائيلية سعوا إلى التأثير في الرأي العام الأميركي ضد الاتفاق. كما أفادت تقارير بأن الاستخبارات الأميركية حذرت منذ الأيام الأولى من احتمال اتخاذ نتنياهو خطوات تقوّض مسار السلام، تحت ضغط استمرار الحرب في لبنان.

اتفاقان متناقضان

تكمن العلة الأبرز في صوغ المذكرة نفسها: احتوت عبارات عامة، وتركت لكل طرف مساحة واسعة لتفسيرها بما يناسب مصالحه. نصّ البند المتعلق بهرمز على ضمان إيران مرور السفن التجارية مجاناً ستين يوماً، وعلى إجراء حوار مع دول الخليج بشأن «الإدارة المستقبلية والخدمات البحرية» في المضيق. فهمت طهران ذلك اعترافاً بدورها السيادي في تنظيم الملاحة، وربما فرض رسوم بعد انتهاء المهلة. أما واشنطن، فاعتبرت المضيق ممراً دولياً لا يجوز لإيران التحكم فيه أو إخضاعه لترتيبات أحادية. بذلك، تحول هرمز إلى اختبار لمن يملك اليد العليا بعد الحرب. إيران أرادته ورقة سيادة ونفوذ وتعويض، بينما أرادته الولايات المتحدة مساحة مفتوحة تحميها البحرية الأميركية. وعندما أنشأت واشنطن مساراً بحرياً بمحاذاة الساحل العُماني وخارج نطاق السيطرة الإيرانية، رأت طهران ذلك محاولة لإفراغ المكسب الذي اعتقدت أنها انتزعته من المذكرة. كذلك لم تتضمن الوثيقة آلية حاسمة للتحقيق في الخروقات أو فرض العقوبات على الطرف الذي يبدأ بالتصعيد. كانت هناك آلية متابعة واتصالات عبر الوسطاء، لكن لم توجد جهة مستقلة تستطيع أن تقرر سريعاً من خرق الاتفاق. لذلك كان كل حادث قابلاً للتحول إلى روايتين متضادتين، ثم إلى ضربات انتقامية.

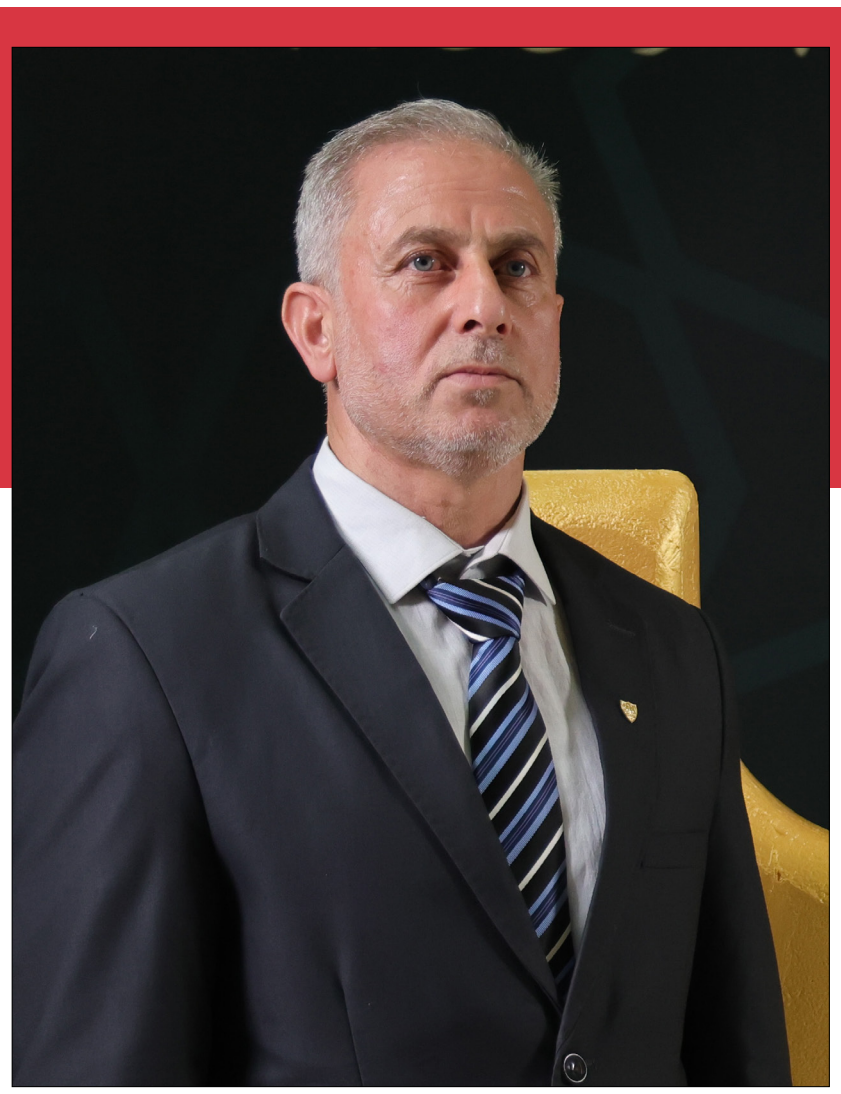

مع بدء مجلس الشعب السوري الجديد أعماله، تتجه الأنظار إلى الدور الذي سيؤديه المجلس في مرحلة انتقالية تشهد إعادة تشكيل مؤسسات الدولة وبناء علاقة جديدة بين السلطة والمجتمع، إذ يمثل المجلس أحد الاختبارات الأساسية لقدرة المؤسسات الناشئة على الانتقال من مرحلة الأزمات إلى مرحلة بناء الدولة.

ويأتي عمل المجلس وسط ملفات واسعة تحتاج إلى معالجات تشريعية، تبدأ من تحديث القوانين الإدارية والاقتصادية، ولا تنتهي عند تحسين الخدمات وتعزيز ثقة المواطنين بالمؤسسات العامة، في وقت يترقب فيه الشارع السوري طبيعة الدور الذي سيمارسه المجلس الجديد مقارنة بالمراحل السابقة.

وفي حوار خاص لـ"963+" مع عضو مجلس الشعب السوري المحامي محمد سرور المذيب، تناولنا انطلاقة المجلس الجديد، ودوره في المرحلة المقبلة، وطبيعة العلاقة مع السلطة التنفيذية، إضافة إلى أولويات العمل التشريعي، والتحديات التي تواجهه في بناء الثقة مع المواطنين.

نادر دبو

عضو مجلس الشعب محمد سرور المذيب لـ «963+»:

سوريا بحاجة لصياغة نموذجها الخاص

كيف تقيمون انطلاقة مجلس الشعب السوري الجديد؟ وما أبرز المؤشرات التي ستحدد نجاحه أو إخفاقه خلال المرحلة المقبلة؟

يمكن القول إن انطلاقة مجلس الشعب كانت جيدة، فقد جرت انتخابات أعضاء المجلس، وبعد انتهاء أعمال اللجنة العليا للانتخابات وإعلان النتائج، عقدت الجلسة الافتتاحية بحضور السيد الرئيس، حيث أدى أعضاء المجلس اليمين الدستورية وبدأت المرحلة العملية من عمل المجلس.

الكلمة التي ألقاها الرئيس خلال الجلسة الافتتاحية حملت رسائل إيجابية وأعطت دفعة معنوية للأعضاء، مؤكداً أن الأمل معقود على المجلس الجديد ليكون مؤسسة فاعلة وقادرة على القيام بالدور المطلوب منها.

معيار نجاح المجلس لن يكون مرتبطاً بالشعارات، وإنما بحجم العمل والإنجاز، مشيراً إلى أن أعضاء المجلس يمتلكون خبرات وكفاءات متنوعة، إذ يضم عدداً كبيراً من أصحاب الاختصاصات والشهادات الجامعية من أطباء ومهندسين وحقوقيين وغيرهم. المرحلة المقبلة ستشهد استكمال بناء الهيكل التنظيمي للمجلس، ومن ضمن ذلك إقرار النظام الداخلي، بما يساعد على تنظيم آليات العمل وتحديد مساراته التشريعية.

كيف ترون دور مجلس الشعب في رسم الحياة السياسية بعد سقوط النظام السابق؟ وما الذي تغير مقارنة بالمجالس السابقة، وإلى أي مدى يعكس مجلس الشعب الجديد التنوع السوري؟

مجلس الشعب يمثل السلطة التشريعية في الدولة، وتتمثل مهمته الأساسية في إعداد القوانين والأنظمة والتشريعات التي تنظم عمل مؤسسات الدولة وتحدد العلاقة بين السلطات بما يخدم المصلحة العامة.

الفرق الأساسي بين المجلس الحالي والمجالس السابقة يكمن في طريقة تشكيله وطبيعة دوره، موضحاً أن المجالس السابقة في عهد النظام السابق لم تكن تمارس دوراً تشريعياً ورقابياً حقيقياً، وكانت خاضعة لتوجهات السلطة القائمة.

أما اليوم، فإن المجلس جاء ضمن مرحلة مختلفة، وبعد انتخابات جديدة، ما يمنحه فرصة للقيام بدور أكثر فاعلية في تمثيل المواطنين والعمل على تطوير التشريعات بما يتناسب مع احتياجات المرحلة.

الهدف الأساسي هو أن يتحول المجلس إلى مؤسسة تشريعية حقيقية تساهم في بناء الدولة، وليس مجرد جهة تصادق على القرارات.

والمجلس يضم تمثيلاً نسائياً وشبابياً، موضحاً أن نسبة النساء في المجلس وصلت إلى 21 عضوة، وهو ما يعكس حضوراً مهماً للمرأة في الحياة السياسية الجديدة.

غالبية أعضاء المجلس ينتمون إلى فئة الشباب، حيث تبلغ نسبتهم نحو 75 بالمئة، معتبراً أن وجود هذه الفئة يمنح المجلس قدرة أكبر على التعامل مع قضايا المجتمع وتطلعات الجيل الجديد.

وحول الجوانب التي تحتاج إلى تطوير، فالعمل البرلماني سيكشف خلال المرحلة المقبلة نقاط القوة والضعف، وأن الممارسة العملية ستحدد الملفات التي تحتاج إلى تعديل أو تطوير، سواء على مستوى القوانين أو آليات العمل داخل المجلس.

كيف ستكون العلاقة بين مجلس الشعب والحكومة في المرحلة المقبلة؟ وهل يمتلك المجلس أدوات رقابية على السلطة التنفيذية؟

العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يجب أن تقوم على التعاون والتنسيق، باعتبار أن الهدف المشترك هو إدارة شؤون الدولة وتحقيق مصالح المواطنين.

الحكومة تمثل السلطة التنفيذية، بينما يتولى مجلس الشعب مسؤولية التشريع، وبالتالي فإن نجاح المرحلة

> **نجاح مجلس الشعب لن يقاس بالشعارات، بل بقدرته على إنتاج تشريعات عادلة تلبي احتياجات المواطنين، وتساهم في بناء مؤسسات الدولة واستعادة الثقة**

المقبلة يحتاج إلى انسجام بين الطرفين والعمل المشترك لمعالجة الملفات الوطنية.

وفيما يتعلق بالدور الرقابي، فالمجلس يعمل حالياً وفق الإعلان الدستوري، الذي لا يمنحه صلاحيات رقابية كاملة على السلطة التنفيذية، لكنه يتيح له الاستفسار عن بعض الملفات من خلال دعوة الوزراء المختصين أو عبر قنوات المجلس الرسمية.

الصلاحيات النهائية لمجلس الشعب ستتحدد من خلال الدستور المقبل، الذي سيضع الإطار القانوني الناظم للعلاقة بين السلطات.

ما الصلاحيات التي ينبغي أن يمارسها مجلس الشعب ليؤدي دوراً مؤثراً، وما أبرز التحديات التي ستواجه المجلس في كسب ثقة الشارع السوري؟

التأثير الحقيقي للمجلس يأتي من خلال جودة التشريعات التي يصدرها، مشيراً إلى أن القوانين يجب أن تكون مرتبطة بحاجات المواطنين وتساعد على تطوير أداء مؤسسات الدولة.

ودور المجلس لا يقتصر على إصدار القوانين، وإنما يتمثل في إعداد منظومة تشريعية تسهل حياة المواطنين، سواء من خلال تبسيط الإجراءات أو تطوير الخدمات الحكومية.

وكمثال على أهمية التحول الرقمي والأتمتة، فالتشريعات الحديثة يجب أن تساعد على تقليل التعقيدات الإدارية، وتسهيل حصول المواطن على الخدمات دون الحاجة إلى الإجراءات الطويلة والمرهقة.

والتحدي الأكبر يتمثل في قدرة مؤسسات الدولة على تنفيذ القوانين التي يقرها المجلس، لأن التشريع وحده لا يكفي إذا لم يرافقه تطبيق فعال على الأرض.

والمواطن سيقيم أداء المجلس من خلال النتائج العملية التي يلمسها في حياته اليومية، سواء في الخدمات أو الإدارة أو تحسين ظروف العمل والمعيشة.

والتجربة السابقة تركت آثاراً سلبية بسبب البيروقراطية وتعقيد الإجراءات، ولذلك فإن المرحلة المقبلة تحتاج إلى إدارة أكثر كفاءة وعدالة في تطبيق القوانين.

فبناء الثقة يبدأ من وجود قوانين عادلة، ومؤسسات تعمل بشفافية، وإدارة تستجيب لمطالب المواطنين.

ما الأولويات التي ينبغي أن يركز عليها مجلس الشعب خلال الأشهر الأولى من عمله؟ وكيف يمكن للمجلس تحويل مطالب المواطنين إلى تشريعات وسياسات ملموسة؟

هناك مجموعة من الأولويات التشريعية، في مقدمتها تعديل قانون العاملين الموحد، معتبراً أن هذا الملف يمثل مطلباً مهماً لشريحة واسعة من الموظفين.

وهناك ضرورة لمراجعة القوانين المتعلقة بوزارة العدل، والعمل على تحديث التشريعات الجزائية والمدنية بما ينسجم مع المرحلة الجديدة.

وقطاعات الصحة والخدمات العامة، مثل الكهرباء والمياه، تحتاج إلى اهتمام تشريعي وتنظيمي، خصوصاً في ظل الظروف الصعبة التي تعاني منها بعض المناطق.

ولا بد من معالجة ملف رواتب المتقاعدين، وتحقيق قدر أكبر من العدالة بين مختلف الفئات الوظيفية.

واللجان المختصة في مجلس الشعب سيكون لها دور أساسي في التواصل المباشر مع المواطنين، من خلال زيارات ميدانية والاستماع إلى مشكلاتهم في مختلف القطاعات.

وهذه اللقاءات ستساعد على فهم الاحتياجات الحقيقية للمجتمع، سواء في القطاع الزراعي أو الصناعي أو التجاري أو الخدمي، ومن ثم تحويل هذه الاحتياجات إلى قوانين وسياسات قابلة للتطبيق، فالتشريع الناجح هو الذي ينطلق من الواقع وليس من التصورات النظرية فقط.

كيف يمكن للمجلس الاستفادة من تجارب البرلمانات في الدول التي مرت بمراحل انتقال سياسي؟

التجربة السورية لها خصوصيتها، ولا يمكن مقارنتها بشكل كامل مع أي تجربة أخرى في المنطقة، سواء في مصر أو ليبيا أو السودان أو غيرها.

وكل دولة مرت بظروف مختلفة، وأن نقل التجارب بشكل مباشر قد لا يكون مناسباً، لكن يمكن الاستفادة من المبادئ العامة المتعلقة ببناء المؤسسات وتعزيز العمل التشريعي.

وسوريا تحتاج إلى صياغة نموذجها الخاص الذي يتناسب مع طبيعة المرحلة والاحتياجات الوطنية.

كيف تقيمون مستقبل مجلس الشعب خلال السنوات المقبلة؟

الشفافية ستكون العامل الأهم في نجاح المجلس، موضحاً أن المواطن يحتاج إلى رؤية أداء واضح ومعلن من قبل المؤسسة التشريعية. ومن أبرز التحديات التي تواجه الدولة عموماً الوضع الاقتصادي والموازنة العامة، إذ إن تحقيق التوازن بين الموارد والنفقات يمثل تحدياً أساسياً في المرحلة المقبلة.

كما أن تحسين الوضع الاقتصادي وزيادة الموارد سيكون لهما أثر مباشر على قدرة الدولة على تطوير الخدمات وتحسين الإدارة العامة.

ونجاح مجلس الشعب سيكون مرتبطاً بقدرته على تقديم نموذج جديد للعمل التشريعي، يقوم على خدمة المواطن، وإنتاج قوانين عادلة، والمساهمة في بناء مؤسسات دولة حديثة قادرة على تلبية تطلعات السوريين.

أسواق إدلب الشعبية
فخ للنشالين من دون رادع

هادية المنصور

بينما تسير مريم البنا (44 عاماً) ظهراً في شوارع مدينة الدانا شمال إدلب، تحمل في حقيبتها مصاغاً ذهبياً تجاوزت قيمته 800 دولار، لم تمر سوى ثواني قبل أن تشعر بجاذب عنيف من الخلف، التفتت فزعة لتجد دراجة نارية مسرعة ويداً خفيفة تسرق حقيبتها وتختفي بين الحارات كأنها لم تكن هناك، ورغم محاولة المارة اللحاق بالسارق الملثم، لكن الدراجة النارية انطلقت كالصاروخ بين أزقة البلدة الضيقة، تاركة خلفها امرأة تعلوها الصدمة في مشهد من العجز والخذلان.

هذه ليست حادثة معزولة في أسواق إدلب المزدحمة حيث تختلط أصوات الباعة بأزيز الدراجات النارية وضجيج الزبائن، تنشط أيادي لا ترى، لا تتجاوز سرقتها بضع ثوان لتختفي معها محافظ المارة، هواتفهم، وحتى بضائع التجار أمام أعين الجميع.

تقول مريم لـ"963+": "لم أستوعب ما جرى، حركة سريعة عنيفة من خلفي وكأنها ليست يد بشر بل مخالب طير تنتشل الحقيبة من بين أصابعي، لم أرى إلا دراجة نارية سوداء وراكباً ملثماً اختفيا في طرفة عين، صرخت بأعلى صوتي، أدركوه أدركوه، لكن الرجال الذين كانوا في الشارع ركضوا قليلاً ولم يقدروا على اللحاق بهم، كان في الحقيبة مصوغات مهر ابنتي ومدخرات سنين، في حين لم أستطع حتى أن أرى وجهَ سارقي، نعم لقد سرقني وسرق حلمي وأنا أنظر إليه عاجزة".

وتضيف مريم: "منذ ذلك اليوم وأنا لا أطيق الخروج من البيت، وحتى حين أضطر للنزول إلى السوق أبقى خائفة، كلما اقترب مني أحد من الخلف يدق قلبي وأتشبث بحقيبتي بيدي، أولادي جميعاً أصبحوا يخافون علي ولا يتركونني أمشي وحدي خشية تكرار الحادثة معي، المشكلة ليست في المصوغات وحدها، بل في وجود لصوص يسرقون الناس في وضح النهار أمام الجميع ولا أحد يقدر على إيقافهم، اليوم أنا، وغداً جارتي، ثم كل من يسير في الشارع، كلنا أصبحنا ضحايا دون رادع".

وفي بازار مدينة إدلب، وتحديداً السوق الشعبي الذي يعقد أسبوعياً، يلتهم الزحام كل شيء، وفي خضم هذه الفوضى المنظمة يجد النشالون ضالتهم.

يقول الياس الأخرس أحد البائعين لـ"963+": "هذه تنشل علبة محارم، وذاك ماكينة حلاقة، يستغل السارقون والسارقات فرصة انشغالي مع الزبائن لنشل السلع وإخفائها داخل الحقائب أو بزجها مع المشتريات السابقة، ومع تكرار الحوادث بت متيقظاً لكنني أعترف بعدم استطاعتي اكتشاف جميع محاولات السرقة".

تحولت الأسواق الشعبية في إدلب من مساحات للتسوق والحركة اليومية إلى أماكن يلاحق فيها المواطنون خوف فقدان ممتلكاتهم، وسط صعوبة ضبط نشالين يستغلون الزحام والفراغ الأمني

وحوادث السرقة لا تقتصر على النشل اليدوي، وإنما وجد بعض السارقين في الدراجة النارية وسيلة جديدة للنشل النهاري والليلي، حيث يعمل هؤلاء في مجموعات، شخص يقود الدراجة وآخر يجلس خلفه ليخطف الحقائب من المارة خصوصاً السيدات، وتتم العملية في بضع ثوان وتنتهي عادة بإفلات السارق بفضل سرعة الدراجة وقدرة سائقها على المناورة والهرب بين الحارات الضيقة، كما حدث مع مريم.

ولا تقتصر السرقات على الشوارع المكتظة والبازارات الأسبوعية بل تمتد إلى المحلات التجارية، وفق ما يؤكده ملهم المحمد أحد التجار من ريف إدلب لـ"963+" قائلاً أنه تعرض لسرقة متجره لبيع الأدوات الكهربائية أكثر من مرة، حيث كان اللصوص يتسللون ليلاً مستغلين عدم وجود حرس في المكان، ورفع التاجر شكايته لمخفر البلدة المجاورة لعدم تواجد مخفر في قريته، لكنه لم يتمكن من معرفة اللصوص أو استرداد مسروقاته، معتبراً أن "البحث عن اللصوص بات كالبحث عن إبرة في كومة قش".

وفي ظل هذا التصاعد المقلق، يبدو الجهاز الأمني عاجزاً عن ضبط الظاهرة، فغياب الكاميرات والضبط الأمني في معظم الأسواق يجعل تعقب الجناة شبه مستحيل. وحتى عندما تكون الكاميرات حاضرة، كما في حادثة سرقة محل صرافة هزت مدينة إدلب، فإنها لا تشكل رادعاً كافياً.

ففي تشرين الثاني 2025، التقطت كاميرات المراقبة لحظات تنفيذ محاولة سرقة محكمة التخطيط داخل أحد محلات الصرافة، نفذها شابان بحيلة احترافية، أظهرت اللقطات أحد الشابين وهو يتظاهر بالحاجة لمساعدة صاحب المحل ليستدرجه خارج المكان، بينما استغل شريكه الفرصة ليتسلل إلى الداخل بخطوات محسوبة، ويمد يده إلى الدرج ليستولي على الأموال بسرعة لافتة، ثم يفر مع شريكه قبل أن يكشف أمرهما، حيث انتشرت مقاطع الفيديو كالنار في الهشيم على مواقع التواصل، وعبر المعلقون حينها عن صدمتهم من دقة التنفيذ وهدوء السارقين.

وحتى عندما يلقى القبض على العصابات، كما حدث في نيسان/أبريل 2026 عندما تمكنت قوى الأمن الداخلي في إدلب من كشف ملابسات عملية سرقة استهدفت أحد المحال التجارية وإلقاء القبض على أفراد عصابة وضبط مبلغ 20,685 دولاراً أميركياً بحوزتهم، تبقى هذه الحالات استثناءات لا تغير من واقع أن السرقات الصغرى والمتوسطة تجري بلا رادع، خاصة أن هذه العمليات الأمنية تستهدف عصابات كبرى بينما تظل السرقات الصغرى التي يرتكبها نشالون فرديون أو مجموعات صغيرة بمنأى عن المتابعة، وفي غياب نظام مراقبة فعال وكاميرات تغطي كافة الأسواق، يظل "لص الظل" قادراً على التحرك بحرية.

هذه الفوضى الأمنية تترك آثاراً مدمرة على الحركة التجارية وثقة المتسوقين، ففي أسواق تشهد أصلاً ظروفاً معيشية صعبة، يجد التجار أنفسهم مضطرين لرفع أسعارهم لتعويض خسائر السرقة أو الاستثمار في كاميرات مراقبة وأنظمة حماية تزيد أعباءهم المالية.

أما المواطنون، فباتوا يتجولون في الأسواق وهم في حالة ترقب دائم، يمسكون بحقائبهم بخوف، ويتفقدون جيوبهم كل بضع خطوات، الثقة التي كانت تربط المتسوق بسوقه الشعبي تآكلت، وحل محلها شعور بالعجز والقلق. وفي غياب الرادع الأمني، يدفع المواطن الثمن مرتين مرة حين تسرق ممتلكاته، ومرة حين يفقد إحساسه بالأمان في أكثر الأماكن حيوية في مدينته.

وفي سياق استقصاء أسباب تفاقم ظاهرة النشالين في أسواق إدلب، قدم برئيس فرع المباحث الجنائية بإدلب الملازم أول عبد السلام اليحيى، قراءة معمقة لطبيعة هذه العمليات، وشرح التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية، متحدثاً عن الأساليب الجديدة التي تعتمدها عصابات النشالين وكيف تستغل الزحام في أسواق مثل "بزار إدلب" قائلاً لـ"963+": "تعتمد عصابات النشالين على أساليب متطورة تقوم أساساً على العمل الجماعي، حيث يتوزع أفراد العصابة بين من يراقب الضحية ومن يقوم بعملية النشل، ومن يتولى إخفاء المسروقات والفرار بها، ويستهدف النشالون عادة الأشخاص غير المنتبهين أو المهملين لمقتنياتهم، فيختارون ضحاياهم بعناية ممن تبدو عليهم علامات الانشغال أو اللامبالاة، ما يسهل عليهم تنفيذ السرقة دون إثارة الانتباه".

ويضيف أن هذه العصابات تستغل الازدحام الشديد في الأسواق الشعبية، مثل بزار الأربعاء في إدلب، لإرباك الضحايا وصعوبة ملاحظة عملية السرقة، إضافة إلى افتعال الاحتكاك أو التشتيت لصرف انتباه المواطنين أثناء تنفيذ الجريمة.

ويوضح أن الأسواق المزدحمة والطرقات الفرعية من أكثر الأماكن التي يستغلها النشالون، نظراً لكثافة حركة المواطنين وصعوبة مراقبة جميع التحركات في آن واحد، كما توفر الأزقة والمخارج المتعددة فرصاً للهروب السريع بعد ارتكاب السرقة، وأيضاً يعتمد النشالون على عنصر المفاجأة، مما يزيد من صعوبة ملاحقة الجناة وضبطهم بالجرم المشهود.

وحول المعوقات التي تحول دون ملاحقة هؤلاء النشالين، خاصة في ظل غياب الكاميرات وغيرها من وسائل الضبط كشف الملازم اليحيى عن حجم التحديات قائلاً: "تتمثل أبرز التحديات في غياب منظومات المراقبة بالكاميرات في العديد من الأسواق، إضافة إلى الازدحام الكبير الذي يصعب عملية التعرف على المشتبه بهم أو تتبع حركتهم، كما أن بعض الضحايا يتأخرون في الإبلاغ عن الحوادث، ما يمنح الجناة فرصة للفرار وإخفاء آثار الجريمة، ورغم ذلك، تواصل الجهات الأمنية تنفيذ دوريات ميدانية وجمع المعلومات ومتابعة البلاغات لضبط المتورطين".

ويرد الملازم اليحيى على اتهامات المواطنين بأن عقوبات السرقات "بسيطة" وغير رادعة، قائلاً أن "المسألة ليست أحادية الجانب، بل تخضع لضوابط قانونية وقضائية، فالجهات الأمنية تقوم بدورها في ضبط المتورطين وإحالتهم إلى القضاء وفق الأصول القانونية، بينما يعود تحديد العقوبات إلى السلطة القضائية ووفق القوانين النافذة، وتختلف العقوبة إذا كان يوجد ادعاء شخصي أو تم التنازل عن الادعاء، وفي حال التنازل عن الادعاء يبقى الحق العام فقط".

ويؤكد أنهم مستمرين في متابعة جميع قضايا النشل بجدية، ويعملون على تعزيز الإجراءات الوقائية والجهود الأمنية للحد من هذه الجرائم، ودعى جميع المواطنين إلى التعاون من خلال الإبلاغ الفوري عن أي حادثة أو تصرفات مشبوهة لما لذلك من دور كبير في سرعة ضبط الجناة.

البوكمال بوابة اقتصادية محتملة بين سوريا والعراق

مازن الشاهين

على الضفة اليمنى لنهر الفرات، وعلى بعد أمتار معدودة من الحدود العراقية، تقف مدينة البوكمال اليوم عند مفترق طرق، فالمدينة التي خرجت للتو من سنوات الحرب تجد نفسها الآن في قلب نقاش اقتصادي جديد: المطالبة بإدراج البوكمال ضمن خطة زمنية معلنة لإنشاء المناطق الحرة، مع مؤشرات تنفيذ واضحة (دراسة جدوى، تخصيص أرض، بنية تحتية)، بدل بقاء المشروع "نية" غير مؤطرة زمنياً كما جرى في محاولات سابقة، هل يمكن أن تتحول البوكمال من نقطة عبور حدودية مضطربة إلى منطقة حرة تُنعش التجارة السورية العراقية وتعيد لدير الزور موقعها التاريخي كحلقة وصل تجارية بين بلاد الشام والعراق؟

موقع تجاري بامتياز

تحتل البوكمال موقعاً جغرافياً نادراً: فهي آخر نقطة يمر بها نهر الفرات داخل الأراضي السورية قبل أن يعبر إلى العراق، وهي في الوقت نفسه المدخل البري الطبيعي لسوريا من الجهة الشرقية، وهذا الموقع المزدوج - نهري وحدودي - جعل من المدينة على مر التاريخ محطة تجارية مهمة تربط سهل الفرات السوري بالسهل العراقي، قبل أن تتحول في العقد الأخير إلى واحدة من أكثر المناطق تضرراً في الشرق السوري.

يقول الخبير الاقتصادي محمود الويس في تصريح لـ"963+" أن ما يميز البوكمال اليوم عن أي مرحلة سابقة هو أن معبرها الحدودي - القائم/البوكمال - أعيد فتحه رسمياً أمام حركة المسافرين والشاحنات منتصف عام 2025، بعد إغلاق متقطع دام سنوات طويلة، ولم يكن ذلك الافتتاح معزولاً، بل جاء ضمن إعادة تفعيل تدريجية لشبكة المعابر الحدودية الثلاثة بين البلدين: فبعد القائم-البوكمال، أعيد فتح معبر الوليد-التنف في نيسان 2026 بعد إغلاق دام أحد عشر عاماً، ثم معبر ربيعة-اليعربية في الشهر نفسه بعد انقطاع تجاوز العقد. هذه الخطوات مجتمعة أعادت رسم خريطة التبادل التجاري البري بين سوريا والعراق لأول مرة منذ سنوات.

ويؤكد أن الأثر لم يبق نظرياً، فبحسب مسؤولين عراقيين، كانت نسبة تصل إلى 65٪ من استهلاك محافظة الأنبار العراقية تعتمد تقليدياً على البضائع القادمة من سوريا عبر معبر القائم، وهي نسبة تراجعت بشكل حاد خلال سنوات الإغلاق قبل أن تعاود الصعود مع استئناف الحركة، كذلك توقعت هيئة المنافذ الحدودية العراقية أن يرفع افتتاح معبر ربيعة وحده حجم التبادل التجاري بنسبة 20٪ خلال الأشهر الأولى من تشغيله، وهو مؤشر يمكن قياسه على معبر البوكمال بوصفه المعبر الأكثر نشاطاً حالياً بين البلدين.

يشير الويس كيف أنه على الأرض، غيّر افتتاح المعبر معادلة التكلفة بالنسبة للتجار، فقد أصبح بإمكان التجار جلب بضائعهم مباشرة عبر البوكمال، وهو ما ينعكس - بحسب شهاداتهم - على استقرار أو تراجع أسعار بعض السلع الأساسية في السوق المحلية. لافتاً إلى أن الفكرة ليست جديدة، فالحديث عن منطقة حرة في البوكمال ليس طارئاً على النقاش الاقتصادي السوري.

ويؤكد أن اليوم يتغير السياق، فقانون جمارك سوري جديد صدر مطلع الفترة الحالية، ينظم عمل الأمانات الجمركية وحركة البضائع والرسوم عبر المنافذ البرية والبحرية والجوية، وهو ما يوفر إطاراً تشريعياً أحدث يمكن أن تُبنى عليه أي منطقة حرة جديدة، كما أن المنطقة الصناعية القائمة أصلاً في البوكمال والتي تشهد حركة تجارية "ممتازة جداً" وتخدم أكثر من 70 قرية تابعة للمدينة، تمثل نواة بنيوية يمكن البناء عليها بدلاً من البدء من الصفر، ويرى أن تطوير المعبر وإنشاء ميناء جاف إلى جانب المنطقة الحرة هو ما يؤمّن فعليا "عوائد مرتفعة" للمنطقة، بما يتجاوز مجرد كونها نقطة عبور.

لماذا منطقة حرة تحديداً؟

يؤكد الباحث الاقتصادي سليمان النقشبندي في تصريحات لـ"963+" أن المنطقة الحرة، بخلاف المعبر الجمركي العادي، تسمح بتخزين البضائع العابرة وإعادة تصديرها أو تجميعها أو تصنيعها جزئياً دون إخضاعها فوراً للرسوم الجمركية الكاملة، وهو ما يمنحها وظيفتين اقتصاديتين متكاملتين بالنسبة للبوكمال، الوظيفة الأولى - الترانزيت الإقليمي: مع إعادة تفعيل معابر البوكمال والتنف وربيعة في وقت متقارب، تتحول شرق سوريا إلى ممر بري متكامل يربط العراق - ومن خلفه دول الخليج - بالمتوسط السوري وأوروبا، ومنطقة حرة في البوكمال يمكن أن تلتقط جزءاً من هذه الحركة العابرة، بدلاً من أن تمر البضائع دون أن تترك أثراً اقتصادياً محلياً، والوظيفة الثانية - التصنيع والتجميع المحلي، فوجود المنطقة الصناعية القائمة يعني أن أي منطقة حرة يمكن أن تُستخدم لتجميع أو تصنيع جزئي للمواد الأولية العراقية أو الخليجية قبل إعادة تصديرها، بدلاً من الاكتفاء بدور "الممر" الذي لا يوظّف يدا عاملة محلية ولا يحقق قيمة مضافة تُذكر.

ويضيف النقشبندي أنه بناءً على تجارب المناطق الحرة السورية والإقليمية المماثلة، يمكن حصر الفوائد المرتقبة من منطقة حرة في البوكمال في محاور رئيسية أهمها تشغيل القوى العاملة المحلية، فمنطقة دير الزور الشرقية تعاني من معدلات بطالة مرتفعة بعد سنوات الحرب، ومنطقة حرة نشطة تعني فرص عمل مباشرة في التخزين والنقل والخدمات اللوجستية، وأخرى غير مباشرة في قطاعي النقل والخدمات المحيطة بالمعبر، إضافة إلى زيادة الإيرادات العامة، وحتى مع الإعفاءات الجمركية الجزئية التي تميز المناطق الحرة، فإن الرسوم على الخدمات والتخزين والترانزيت تمثل مصدر دخل مستقراً للخزينة العامة والإدارة المحلية، وهو ما أكده مسؤولون عراقيون بشأن الأثر المتوقع على الإيرادات غير النفطية من إعادة تفعيل المعابر المقابلة، وكذلك خفض تكلفة السلع للمستهلك، وكما تبين من تجربة إعادة فتح المعبر نفسه، فإن تبسيط الإجراءات الجمركية وتقليص الرسوم المزدوجة ينعكس مباشرة على أسعار السلع الأساسية في الأسواق المحلية.

ويؤكد أن إعادة تموضع دير الزور على خريطة النقل الإقليمي مع مشاريع إقليمية أوسع تمر عبر العراق باتجاه تركيا وأوروبا، فإن ربط البوكمال بهذه الشبكة يمنح المحافظة بأكملها موقعاً تفاوضياً أفضل في أي استثمارات لوجستية مستقبلية .

ويلفت إلى استقطاب الاستثمار الخاص، فالإطار القانوني الواضح للمناطق الحرة، مقارنة بالتجارة غير الرسمية التي سادت خلال سنوات الإغلاق، يشجّع رؤوس الأموال المحلية والعراقية على الاستثمار في التخزين والخدمات بدل الاكتفاء بالتهريب أو التجارة العابرة غير المنظمة - وهي ظاهرة وثّقتها تقارير أمنية متكررة عن أنفاق وشبكات تهريب في ريف البوكمال خلال سنوات الانقطاع.

ويحذر النقشبندي من أن إنشاء منطقة حرة في البوكمال يتطلب أولاً معالجة التحديات الأمنية، وإزالة الألغام، ومكافحة التهريب، وتأهيل البنية التحتية، إلى جانب تعزيز التنسيق الجمركي والأمني مع العراق.

ويؤكد أن البوكمال ستحتاج إلى ميزة تنافسية واضحة - سواء في الكلفة أو السرعة أو الخدمات مع إعادة تفعيل معبري التنف وربيعة في الوقت نفسه تقريباً، حتى لا تتوزع حركة التجارة بشكل يُضعف جدوى إقامة منطقة حرة مخصصة لها.

ويشدد على أهمية مستوى التنسيق مع الجانب العراقي، وفتح قناة تواصل مباشرة مع غرفة تجارة الأنبار العراقية - نظراً للعلاقات التجارية والعائلية التاريخية بين البوكمال والقائم - لإعداد مذكرة تفاهم ثنائية غير حكومية تمهّد لتسهيلات جمركية متبادلة، يمكن أن تُستخدم لاحقاً كأساس لاتفاق حكومي رسمي، مع اقتراح آلية "نافذة موحدة" للتجار على الجانبين لتبسيط إجراءات العبور، بالاستناد إلى التجربة العملية لتجار المنطقة الذين وثّقوا الفارق بين الرسوم المزدوجة عبر معبر سيماكا والتيسير النسبي عبر البوكمال بعد إعادة فتحه.

ويؤكد النقشبندي على ضرورة إطلاق برنامج تأهيل وتدريب للتجار وأصحاب المستودعات المحليين على إجراءات العمل داخل منطقة حرة (التخزين المؤقت، إعادة التصدير، الفوترة الجمركية)، تفادياً لتكرار حالات الاعتماد على قنوات غير رسمية شهدتها المنطقة خلال سنوات الإغلاق، وحصر وتصنيف الورش والمنشآت القائمة في المنطقة الصناعية الحالية لتحديد ما يمكن دمجه مباشرة ضمن حدود أي منطقة حرة مستقبلية، بدل إنشاء بنية موازية بتكلفة إضافية، وإعداد دليل استرشادي مبسّط (ورقي ورقمي) موجّه للتجار الصغار يشرح الفرق بين التجارة عبر المعبر العادي والتجارة عبر منطقة حرة، وأثر ذلك على التكلفة والأرباح، لتوسيع قاعدة المستفيدين إلى ما هو أبعد من كبار التجار.

ويقترح مرحلية التنفيذ تبدأ بمنطقة حرة "مصغّرة" محدودة النطاق ملحقة بالمنطقة الصناعية القائمة، بدل انتظار مشروع شامل قد يتأخر لسنوات، على أن يجري التوسع تدريجياً مع تحسّن الوضع الأمني والبنيوي.

ويختم النقشبندي: يمتلك البوكمال مقومات تؤهلها لمنطقة حرة، لكن تحويلها إلى مركز اقتصادي يتطلب قراراً حكومياً واضحاً ومعالجة التحديات الأمنية والبنيوية.

> **تمتلك البوكمال مقومات تؤهلها لتكون منطقة حرة واعدة، لكن تحويل موقعها الحدودي إلى مركز اقتصادي يتطلب قراراً حكومياً ومعالجة التحديات الأمنية والبنيوية**

المؤونة السورية.. ذاكرة البيت في الشتات

مع بداية موسم إعداد المؤونة، تبدأ ربات المنازل في مختلف المناطق السورية سباقاً سنوياً لاستثمار خيرات الصيف، استعداداً لأيام الشتاء. فالكوسا تُحفر وتُجفف، والملوخية تُنظف وتُفرد تحت أشعة الشمس، فيما تُعد رب البندورة والمربيات والمخللات، في مشهد يتكرر كل عام ويعكس عادة متوارثة تناقلتها النساء جيلاً بعد جيل.

ومع حلول شهر آب/ أغسطس، يحرص كثير من الأهالي على شراء احتياجاتهم من الخضروات الموسمية، مثل البندورة والفليفلة الحمراء والملوخية والباذنجان مستفيدين من وفرتها وانخفاض أسعارها مقارنة ببقية أشهر السنة. وتختلف الكميات التي تشتريها كل أسرة تبعاً لإمكاناتها المادية، إلا أن الهدف يبقى واحداً، وهو تأمين احتياجات المنزل خلال فصل الشتاء.

ولا تقتصر أهمية المؤونة على الحفاظ على الأطعمة، بل تمثل أيضاً وسيلة لتخفيف الأعباء المعيشية، إذ يتيح شراء الخضروات في موسمها توفير مبالغ إضافية خاصة للعائلات الكبيرة، التي تعتمد خلال الشتاء على المواد المخزنة مسبقاً لإعداد وجباتها اليومية.

ورغم انتشار البرادات والمجمدات، وما وفرته من وسائل حديثة لحفظ الطعام، ما تزال المؤونة المنزلية تحتفظ بمكانتها في كثير من البيوت السورية. فعدد كبير من الأسر يفضّل إعدادها بنفسه باعتبارها أكثر جودة ونظافة، إلى جانب ما تحمله من قيمة اجتماعية وذكريات عائلية.

وتستعيد صباح يوسف (70 عاماً) من مدينة القامشلي شمال شرق سوريا، ذكريات مواسم المؤونة التي كانت تبدأ منذ أوائل الصيف وتمتد لأسابيع، مؤكدة أن تجهيزها كان يشمل معظم احتياجات المنزل لفصل الشتاء.

وتقول لـ"963+": كنا نبدأ بالملوخية نقطفها في الصباح الباكر، نغسلها ثم نفرشها على الأقمشة حتى تجف تحت الشمس. وبعدها يأتي دور الكوسا، نحفرها بعناية، ونربطها بخيوط طويلة ونعلقها على أسطح المنازل. ولم يكن الأمر يقتصر على ذلك فكنا نجفف البامية والفليفلة الحمراء، ونعد رب البندورة ودبس الفليفلة، كما نخزن البرغل والعدس والقمح بعد تنظيفها.

وتضيف: أن كل مراحل إعداد المؤونة كانت تعتمد على الشمس والهواء، في ظل غياب وسائل التبريد آنذاك، لذلك كانت النساء يحرصن على اختيار أجود المحاصيل وتجهيزها بعناية لضمان بقائها صالحة طوال الشتاء.

لكن هذه العادة، بحسب صباح، لم تعد كما كانت في السابق، فارتفاع الأسعار أجبر كثيراً من العائلات على تقليص كميات المؤونة. وتقول: ضعف الحال أجبرنا على تقليل الكميات إلى أقل من النصف، لأن الأسعار مرتفعة جدا هذا الموسم.

ولم تقتصر التغيرات على ارتفاع التكاليف فحسب، بل طالت أيضاً طبيعة المؤونة نفسها. فبعد أن كانت الأسر السورية قبل سنوات الحرب تتفنن في إعداد أصناف متنوعة من المربيات والمجففات ورب البندورة والمخللات دفعت الظروف الاقتصادية وتراجع القدرة الشرائية كثيراً من العائلات إلى الاكتفاء بالكميات الأساسية أو الاستغناء عن بعض الأصناف.

> ما تزال المؤونة السورية حاضرة كجزء من ذاكرة البيت، تجمع بين تأمين احتياجات الشتاء والحفاظ على عادات تناقلتها الأجيال

ورغم ذلك، تؤكد ابنتها ابتسام عبد الرحمن (45 عاماً)، وهي ربة منزل مقيمة في مدينة عامودا شمال شرق سوريا، أن المؤونة لا تزال جزءاً أساسياً من حياتها إلا أنها باتت تعتمد اليوم على مزيج من الأساليب التقليدية والحديثة.وتقول: ما زلت أجهز الكوسا اليابسة والملوخية المجففة، لأن نكهتهما تختلف عن المجمدة لكنني في المقابل أفرز الفاصولياء والبازلاء والسبانخ وأحفظها في الفريزر بعد غسلها وتعبئتها، كما أحضر صلصة البندورة وأقسمها في عبوات صغيرة تكفي لكل طبخة.وتوضح لـ"963+" أن إيقاع الحياة السريع لم يعد يمنح النساء الوقت الذي كانت تستغرقه المؤونة في الماضي لذلك أصبحت البرادات والمجمدات وسيلة عملية لاختصار الجهد، مع الحفاظ على عادة تجهيز البيت قبل الشتاء.

أما الشابة ربا ذات "29" عاماً، وهي أم لطفل صغير، فتنظر إلى المؤونة من زاوية مختلفة، إذ ترى فيها رابطاً يجمعها بذكريات طفولتها والعائلة أكثر من كونها مجرد وسيلة لتخزين الطعام.

وتسترجع ذكرياتها قائلة: كبرت وأنا أشاهد أمي وجدتي تحضران المؤونة كل صيف، واليوم أشاركهما هذه العادة، لكن باستخدام وسائل أسهل، مثل المجفف الكهربائي وأكياس التفريغ الهوائي، كما أبحث عن طرق حديثة لتنظيم التخزين والحفاظ على المواد طازجة لأطول فترة ممكنة.

وتتابع بنبرة من الحنين قد لا نحضر الكميات الكبيرة التي كانت تحضرها جدتي، لأن الأسواق باتت توفر معظم المنتجات على مدار العام لكننا لا نتخلى عن إعداد الملوخية والكوسا المجففة ورب البندورة وبعض المربيات، لأنها بالنسبة لنا ليست مجرد مؤونة، بل طعم البيت وذاكرة العائلة التي لا نريد أن تضيع.

موضة العلاج النفسي بين النساء.. وعي حقيقي أم مجرد «ترند»؟

لم يعد الحديث عن العلاج النفسي بين النساء من الموضوعات المحاطة بالخجل أو الوصمة الاجتماعية كما كان الحال قبل سنوات. فاليوم، تتصدر قصص التعافي والجلسات العلاجية ومنشورات الصحة النفسية منصات التواصل الاجتماعي، بينما تتزايد أعداد النساء اللواتي يطلبن المساعدة من الأخصائيين النفسيين. وبين من يرى أن هذه الظاهرة تعكس ارتفاعاً في الوعي، ومن يعتبرها مجرد موجة فرضتها وسائل التواصل الاجتماعي، يبقى السؤال: هل الإقبال على العلاج النفسي وعي حقيقي أم "ترند" مؤقت؟

تؤكد عالمة الاجتماع غالية البغدادي في حديثها لـ"963+"، أن ما نشهده اليوم لا يمكن اختزاله في كونه موضة عابرة، بل هو انعكاس طبيعي للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع خلال السنوات الأخيرة، ولا سيما بالنسبة للمرأة السورية التي تحملت أعباءً مضاعفة نتيجة الظروف المعيشية القاسية، وما رافقها من ضغوط نفسية متراكمة.

وتوضح البغدادي أن وسائل التواصل الاجتماعي أسهمت في تغيير النظرة للعلاج النفسي عبر تعزيز الحديث عن التجارب الشخصية ونشر الوعي بالصحة النفسية، مشيرة إلى أن طلب المساعدة من المختصين خطوة مسؤولة تمنع تفاقم الضغوط، كما توفر الجلسات العلاجية للنساء مساحة آمنة للتعبير وتجاوز القلق والتوتر وتحسين الصحة النفسية والجسدية.

وتضيف أن المرأة اليوم لم تعد تؤدي دوراً واحداً داخل الأسرة، بل أصبحت مطالبة بالنجاح في العمل، ورعاية الأبناء، والمساهمة في تأمين احتياجات الأسرة، وفي كثير من الأحيان تتحمل مسؤوليات الأب والأم معاً، الأمر الذي جعل الضغوط النفسية أكثر حضوراً في حياتها، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

وتشير البغدادي إلى أن طلب العلاج النفسي أصبح أكثر قبولاً داخل المجتمع، ولم يعد يُنظر إليه بوصفه دليلاً على الضعف، بل بات كثيرون يتحدثون علناً عن تجاربهم مع العلاج، ويتبادلون أسماء المعالجين النفسيين، في مؤشر واضح على تراجع الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالصحة النفسية.

من جانبها، تبين الاختصاصية النفسية رهف قرنفل في حديثها لـ"963+" أن الزيادة الملحوظة في إقبال النساء على العيادات النفسية هي نتيجة تداخل عاملين رئيسيين؛ الأول يتمثل في ارتفاع الوعي بأهمية الصحة النفسية، والثاني في التأثير الكبير لوسائل التواصل الاجتماعي.

وتوضح أن المرأة في الماضي كانت تواجه معاناتها النفسية بصمت، وغالباً ما كانت توصف مشاعرها بأنها "دلال" أو ضعف في التحمل، أما اليوم فقد أصبحت أكثر قدرة على تسمية ما تعيشه من اكتئاب أو صدمة أو احتراق نفسي، وأصبحت تدرك أن العلاج النفسي ليس رفاهية، بل وسيلة للحفاظ على جودة حياتها وقدرتها على أداء أدوارها المختلفة.

وتحذر قرنفل من تأثير المحتوى النفسي غير المتخصص على مواقع التواصل، مشيرة إلى أن أبرز دوافع لجوء النساء للعلاج تتمثل بالقلق والاكتئاب وضغوط السعي للكمال، إضافة إلى الأزمات الزوجية وتربية الأبناء والمقارنات الاجتماعية التي تزيد الأعباء النفسية.

وحول الجدل الدائر بشأن ما إذا كان العلاج النفسي تحول إلى "موضة"، توضح قرنفل أن المختصين يميزون بين الحاجة الحقيقية للعلاج وبين تقليد الآخرين من خلال معايير علمية واضحة. فإذا كان الألم النفسي يؤثر في النوم أو الشهية أو العمل أو العلاقات الاجتماعية، ويستمر لأسابيع أو أشهر، فإن الحالة تستدعي تدخلاً علاجياً. أما استخدام مصطلحات مثل "التروما" و"العلاقة السامة" و"الشخصية النرجسية" لمجرد مواكبة المحتوى الرائج، فلا يعني بالضرورة وجود اضطراب نفسي.

وتؤكد قرنفل أن السوشيال ميديا قد تسبب تشخيصاً ذاتياً خاطئاً أو تسهم في التوعية عند تقديم محتوى متخصص، مشددة على أن العلاج النفسي يعزز توازن المرأة وثقتها وينعكس إيجاباً على الأسرة والعمل والمجتمع.

وتوجه الاختصاصية النفسية رسالة إلى كل امرأة تتردد في طلب المساعدة بسبب نظرة المجتمع، مؤكدة أن الصحة النفسية حق أصيل لا ينبغي التفريط به، وأن طلب الدعم ليس علامة ضعف، بل دليل شجاعة ووعي، لأن المرأة المتوازنة نفسياً تكون أكثر قدرة على رعاية نفسها وأسرتها والمجتمع من حولها.

وأصبح العلاج النفسي حاجة متزايدة بفعل ضغوط الحياة وارتفاع الوعي، لا مجرد ظاهرة عابرة، ما يتطلب تعزيز الثقافة النفسية والتمييز بين المعلومات الموثوقة والمضللة.

راما مقصود لـ «963+»:

تحدي مع السكري

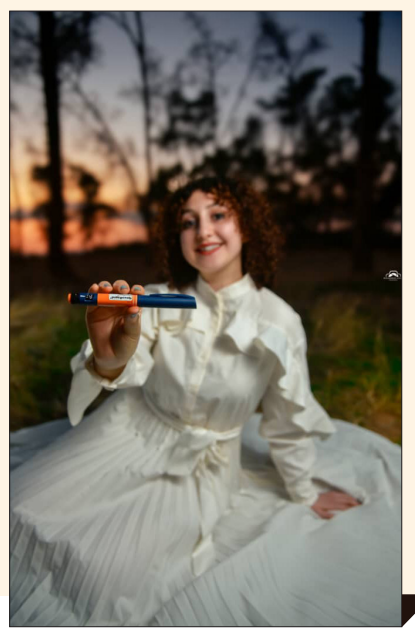

فرح درويش

قد يغيّر تشخيص الإصابة بمرض مزمن مجرى حياة الإنسان في لحظة واحدة، لكن بعض الأشخاص يختارون أن يحوّلوا تلك اللحظة إلى بداية جديدة، لا نهاية لطموحاتهم.

ومن بين هؤلاء الشابة السورية راما مقصود، التي لم تكتفِ بالتعايش مع مرض السكري، بل جعلت من تجربتها الشخصية رسالة توعوية تصل إلى آلاف المتابعين عبر منصات التواصل الاجتماعي، ساعية إلى تصحيح المفاهيم المغلوطة، ودعم المصابين الجدد، وإثبات أن المرض لا يقف حاجزاً أمام النجاح.

في هذا الحوار الخاص مع "963+"، تتحدث راما عن بدايات رحلتها مع السكري، وأصعب المواقف التي واجهتها، وكيف استطاعت تحويل معاناتها إلى مصدر إلهام وأمل للآخرين.

كيف بدأت رحلتك مع مرض السكري، وكيف استقبلت خبر الإصابة؟

بدأت رحلتي مَع السكري عام 2018، وكان التشخيص بمنزلة صدمة غير متوقعة ونقطة تحول كبيرة في حياتي، لا سيما أنه جاء في سنة دراسية مصيرية هي مرحلة البكالوريا. في البداية، سيطرت عليّ مشاعر الخوف والقلق من المجهول، وتساءلت كيف سأتمكن من الموازنة بين الدراسة والمرض، لكن مع مرور الوقت تغيّرت نظرتي تماماً.

أدركت أن مقاومة المرض لن تفيدني، لذلك قررت أن أفهم طبيعة جسمي وأتعلّم كيفية التعايش معه. اليوم أتعامل مع السكري كصديق يحتاج إلى اهتمام يومي، وليس كعدو يسيطر على حياتي، وهذا ما منحني القوة للاستمرار.

ما الذي دفعك إلى مشاركة يومياتك مع السكري عبر وسائل التواصل الاجتماعي؟

الدافع الحقيقي وراء صناعة المحتوى لم يكن البحث عن الشهرة أو زيادة عدد المتابعين، بل تقديم الدعم الذي كانت تتمنى أن تجده عندما شُخّصت بالمرض.

عندما بدأت أفهم السكري وأتعايش معه، شعرت أن هذه التجربة ليست ملكاً لي وحدي، بل يمكن أن تكون منارة لغيري. أردت أن أقدم للمصابين الجدد، وخاصة الشباب والطلاب، رسالة مفادها أن السكري لا يمنع الإنسان من تحقيق أحلامه، وأنه يمكن التعايش معه بصورة طبيعية.

ومنصات التواصل الاجتماعي بالنسبة لي أصبحت مساحة لنشر الأمل قبل أي شيء آخر، فأنا أحرص دائماً على أن يشعر كل مريض سكري بأنه ليس وحيداً في هذه الرحلة، وأن التحديات يمكن أن تتحول إلى قصص نجاح عندما يقترن العلاج بالإرادة والوعي.

كيف يبدو يومك مع السكري؟ وما أبرز التحديات التي تواجهينها؟

إدارة السكري ليست مجرد روتين يومي، بل مسؤولية مستمرة تتطلب وعياً وانتباهاً في كل التفاصيل.

"يبدأ يومي بمتابعة مستويات السكر في الدم، وغالباً ما أستخدم جهاز الوخز التقليدي، وأحياناً ألجأ إلى جهاز القياس المستمر (السينسور) للحصول على قراءات أكثر دقة. وبعد ذلك أحسب كمية الكربوهيدرات في وجباتي لتحديد جرعات الإنسولين المناسبة، كما أحرص دائماً على حمل بدائل سريعة لرفع مستوى السكر معي أينما ذهبت."

والتحدي الأكبر لا يقتصر على الإجراءات الطبية، وإنما يتمثل في الجهد الذهني والنفسي المتواصل، فمريض السكري يبقى في حالة متابعة دائمة لتجنب انخفاض السكر أو ارتفاعه بشكل مفاجئ، خاصة في أوقات التوتر أو قلة النوم.

ورغم هذا الضغط اليومي، أشعر أن السكري علّمني الانضباط وقوة الإرادة، وجعلني أكثر تقديراً لكل يوم أتمتع فيه بصحة جيدة.

ما أكثر المفاهيم الخاطئة عن السكري التي تحرصين على تصحيحها؟

نشر الوعي وتصحيح المعلومات المغلوطة يمثلان الهدف الأساسي للمحتوى الذي تقدمه، لأن كثيراً من المصابين لا يعانون من المرض بقدر ما يعانون من الأفكار الخاطئة المنتشرة حوله.

وأكثر المفاهيم التي تعمل على تصحيحها تتمثل في الاعتقاد بأن مريض السكري محروم من جميع أنواع الطعام، بينما الحقيقة أن الأمر يعتمد على تنظيم الغذاء وتحقيق التوازن، وليس الحرمان الكامل.

ويجب الحذر من انتشار الوصفات الشعبية والخلطات العشبية التي تدّعي علاج السكري نهائياً، مؤكدة أن هذا المرض يُدار بالعلم والالتزام بالعلاج، وليس بالتجارب العشوائية التي قد تعرض حياة المرضى للخطر.

وهناك اعتقاد شائع آخر، وهو أن السكري يصيب فقط الأشخاص الذين يفرطون في تناول الحلويات، مشيرة إلى أن هذا الاعتقاد يتجاهل عوامل وراثية ومناعية وغيرها من الأسباب العلمية، فضلاً عن أنه يحمّل المريض مسؤولية مرضه ويزيد من الضغط النفسي الذي يعيشه.

وهدفي أن أنقل الناس من دائرة الخوف والجهل إلى دائرة الوعي، لأن المعرفة الصحيحة بالسكري تمثل نصف العلاج، وتسهم في الوقاية من كثير من المضاعفات.

هل مررت بموقف كان له أثر كبير في حياتك بسبَب السكري؟

فترة البكالوريا كانت الأصعب في حياتي، إذ تزامنت مع الأيام الأولى لتشخيص إصابتها بالسكري، وهو ما جعلني تواجه تحديين كبيرين في وقت واحد؛ الاستعداد لامتحان مصيري، والتأقلم مع مرض جديد فرض عليها نمط حياة مختلفاً.

وعانيت خلال تلك الفترة من تذبذب حاد في مستويات السكر نتيجة التوتر، وكان ذلك مرهقاً جسدياً ونفسياً. الأصعب من المرض نفسه كان كلام بعض الأشخاص الذين أخبروني أنني لن أتمكن من النجاح، وأنني سأضطر إلى إعادة السنة.

ورغم تلك الظروف، لم أسمح لليأس بأن يتسلل إليها، وكان دعم أسرتها الركيزة الأساسية التي استندت إليها في تلك المرحلة.

وحرصت على تنظيم وقتي بين الدراسة والعلاج، وتمسكت بحلمي رغم كل الإحباطات.

وبفضل الله تمكنت من تحقيق المركز الثالث على مستوى مدرستي، والسابع على مستوى مدارس مدينة سلمية، وكان ذلك أكبر دليل بالنسبة لي على أن الإرادة أقوى من أي مرض.

وتلك التجربة شكّلت نقطة تحول حقيقية في شخصيتي، إذ منحتني ثقة كبيرة بنفسي، ورسخت لديّ قناعة بأن العقبات لا تمنع النجاح، بل قد تكون سبباً في تحقيقه.

كيف أثّر تفاعل المتابعين مع محتواك في استمرارك؟

رسائل المتابعين تمثل الحافز الأكبر الذي يدفعها إلى مواصلة نشر المحتوى، لأن أثرها يتجاوز أرقام المشاهدات والإعجابات.

وأكثر ما يسعدني عندما يخبرني أحد المتابعين أنه أصبح ينظر إلى السكري بطريقة مختلفة بعد متابعة يومياتي، أو عندما يقول لي إنه شعر بالأمل والتفاؤل بدلاً من الخوف والقلق. وكثيرون يعبّرون عن إعجابهم بالطريقة الواقعية التي تنقل بها تفاصيل حياتها اليومية، بعيداً عن المبالغة أو تصوير المرض على أنه مأساة دائمة، وهو ما جعل حساباتها على مواقع التواصل مساحة يشعر فيها المصابون بالطمأنينة والدعم.

وعندما أقرأ هذه الرسائل أشعر بأن ما أقدمه لم يعد مجرد محتوى، بل أصبح رسالة إنسانية حقيقية. وهذا يمنحني مسؤولية أكبر للاستمرار، لأنني أدرك أن هناك أشخاصاً ينتظرون كل ما أنشره ليستمدوا منه القوة والأمل.

ما أهم النصائح التي تقدمينها للمصابين الجدد بالسكري؟

أولى نصائحي لكل من يتلقى خبر الإصابة حديثاً، أن الخوف والإنكار في البداية أمران طبيعيان، لكنهما لا يجب أن يستمر طويلاً.

وأنصح كل شخص شُخّص حديثا ألا يخاف، فالسكري ليس نهاية الحياة، بل بداية لأسلوب حياة أكثر وعياً وتنظيماً، كلما تقبل الإنسان مرضه وتصالح معه، أصبح التعامل معه أسهل.

ويجب تثقيف المريض نفسه، من خلال تعلم كيفية حساب الكربوهيدرات، وفهم قراءات السكر، والالتزام بتعليمات الأطباء، لأن المعرفة هي الوسيلة الأهم للسيطرة على المرض.

أدعو إلى تجاهل النصائح غير العلمية والوصفات العشوائية المنتشرة على مواقع التواصل الاجتماعي، والاعتماد فقط على المصادر الطبية الموثوقة، إلى جانب ممارسة النشاط البدني بانتظام، والإحاطة بأشخاص داعمين يخففون الضغوط النفسية.

وأقول دائماً لكل مريض: لا تجعل السكري يسرق أحلامك، بل اجعله سبباً لتصبح أكثر قوة وانضباطاً.

ما الرسالة التي تودين توجيهها لكل شخص يعتقد أن السكري سيمنعه من تحقيق أحلامه؟

لكل من يظن أن أحلامه انتهت بسبب السكري، أقول: لا تسمح لكلام الآخرين أن يرسم مستقبلك. عندما شُخّصت بالمرض، أخبرني كثيرون أنني لن أنجح في البكالوريا، لكنني أثبت لنفسي قبل الجميع أن الإرادة أقوى من المرض.

والإصابة بالسكري لا ينبغي أن تكون نقطة توقف، بل قد تتحول إلى نقطة انطلاق نحو حياة أكثر وعياً وإصراراً، إذا امتلك الإنسان العزيمة والإيمان بقدراته.

والسكري جزء من حياتنا، لكنه لا يختصرها. نحن أكبر من المرض، وبالإرادة والعلم والالتزام نستطيع أن نحقق أحلامنا ونصنع قصص نجاح تلهم الآخرين. المهم ألا نفقد الأمل، وألا نتوقف عن الإيمان بأن المستقبل ما زال يحمل لنا الكثير من الفرص.

صحيفة سياسية – اقتصادية – ثقافية - اجتماعية منوّعة، تغطّي الحدث السوري وتقاطعاته مع الملفات العربية والإقليمية والدولية، وتقدم مادة صحفية تتوخى الصدقية والموضوعية، وتدعم حقوق الإنسان ونشر الديموقراطية، وتنبذ خطاب الكراهية.

رئيس التحرير: إبراهيم مراد
مدير تحرير: عمار زيدان
سكرتير التحرير: معاذ الحمد
مسؤول العلاقات العامة: روج موسى
تصميم وإخراج: عبد المعين حمص

www.963media.com